جامعة آل البيت
المعهد العالي للدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

تقييم التجربة القطرية في اقتصاد المعرفة

من منظور الاقتصاد الإسلامي

Evaluation of the Qatari Experience in the Knowledge Economy from Islamic Economic Perspective

إعداد

ناصر راشد محمد الجهيره

الرقم الجامعي: ١٧٢١٤٠٢٠٠٢

إشراف

الدكتور محمود على جرادات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد والمصارف الإسلامية
عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٨ / ٢٠١٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

تفويض

أنا الطالب ناصر راشد محمد الجهيره، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو الهيئات ، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: ناصر راشد محمد الجهيره

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الإقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة

الماجستير والدكتوراه

أنا الطالب: ناصر راشد محمد الجهيره

الرقم الجامعي: 1721402002

التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الكلية: المعهد العالي للدراسات الإسلامية

اعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

تقييم التجربة القطرية في اقتصاد المعرفة من

منظور الاقتصاد الإسلامي

Evaluation of the Qatari Experience in the Knowledge Economy from Islamic Economic Perspective

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة او مستله من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب ناصر راشد محمد الجهيره

بتاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (تقييم التجربة القطرية في اقتصاد المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي) واجيزت، بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمود علي جرادات (مشرفاً ورئيساً) استاذ مشارك – اقتصاد ومصارف اسلامية / جامعة آل البيت	.....
الدكتور علي مصطفى القضاه (عضواً) استاذ مشارك – الاقتصاد / جامعة آل البيت	.....
الدكتور سميه أحمد فريجات (عضواً) استاذ مساعد – الفلسفة في الدراسات الاسلامية / جامعة آل البيت	.....
الدكتور شقيري نوري موسى (عضواً /خارجياً) استاذ مشارك – تمويل مصارف / جامعة الزرقاء الخاصة	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

إلى أعز الناس إلى قلبي

أمي و أبي رحمهما الله

إلى أهلي وأولادي

إلى أخوتي

إلى الأصدقاء والأحبة

إلى بلدي الحبيبة قطر

اهدي هذا العمل المتواضع:

ناصر الجهيره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشـــكر والعرفان إلى الدكتور محمود علي جرادات لأشـــرافه على هذه الرسالة ومتابعته لي وإرشاداته ونصائحه وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في أنجاز هذا العمل المتواضع.

مع كل التقدير والاحترام

ناصر الجهيره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويض .....أ

نموذج الإقرار والتزام .....ب

قرار لجنة المناقشة..... ج

الاهداء.....د

شكر وتقدير..... ه

فهرس المحتويات .....و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الاشكال..... ط

الملخص ..... ي

Abstract..... ك

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

١-١ مقدمة : ٢

١-٢ مشكلة الدراسة: ٤

١-٣ أهداف الدراسة: ٥

١-٤ أهمية الدراسة: ٥

١-٥ فرضيات الدراسة:..... ٦

١-٦ حدود الدراسة: ٦

١-٧ منهجية الدراسة:..... ٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة..... ٨
٢-١ تمهيد:..... ٩
٢-٢ مفهوم المعرفة:..... ٩
٢-٣ اقتصاد المعرفة..... ١٩
٢-٤ اقتصاد المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي:..... ٣٤
٢-٥ الدراسات السابقة:..... ٤٩
الفصل الثالث تجربة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة..... ٦٦
٣-١ تمهيد..... ٦٧
٣-٢ خطوات واجراءات دولة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة: ٦٧
٣-٣ مقارنة دولة قطر بدول مختارة في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة: ٧٣
٣-٤ تقييم التجربة القطرية من منظور الاقتصاد الاسلامي: ٨٥
الفصل الرابع النتائج والتوصيات ١٠٠
٤-١ النتائج : ١٠١
٤-٢ التوصيات ١٠٢
المراجع..... ١٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
١	مقارنة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية
٢	خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي
٣	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف "الأونكتاد"
٤	مؤشرات المقارنة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٥
٥	الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة ٢٠١٣
٦	نظام الحفز الاقتصادي والمؤسسي
٧	مؤشر التعليم العالي والتدريب
٨	مؤشر الاستعداد التكنولوجي
٩	مؤشر الابتكار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل
١	الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم التجربة القطرية في اقتصاد المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إعداد

ناصر راشد محمد الجهيره

إشراف

الدكتور محمود على جرادات

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم التجربة القطرية في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن للاطلاع على تجارب بعض الدول العربية والإسلامية واعتمدت أيضا على المنهج الاستقرائي والإحصائي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

- تبذل دولة قطر جهودا حثيثة في مجال التحول إلى اقتصاد المعرفة.
- اعتمدت دولة قطر الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ م والاستراتيجية الوطنية للبحوث من أجل تعزيز ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.
- يحظى البحث والتطوير بأهمية بالغة في السياسات التنموية لدولة قطر حيث خصصت ٢,٨% من إيراداتها لدعم البحث والتطوير.
- أن دولة قطر في توجهها نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة تسير وفق قواعد وأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Evaluation of the Qatari Experience in the Knowledge Economy from Islamic Economic Perspective

Prepared by:

Nasser Rashid Mohammad Al Jhaira

Supervised by:

Dr. Mahmoud Ali Jaradat

Abstract

The study has aimed to evaluate the Qatari experience in the transition to a knowledge-based economy from the perspective of the Islamic economy. The study has been based on the comparative analytical approach to the experiences of some Arab and Islamic countries. It has also relied on the inductive and statistical approach. The study has found a number of results, including:

- The State of Qatar is making strong efforts in the transition to a knowledge economy.
- The State of Qatar has adopted the National Vision ٢٠٣٠ and the National Research Strategy to promote and support the knowledge economy.
- Research and development is critical to Qatar's development policies. Qatar has allocated ٢,٨٪ of its revenues to support Research and development.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- The State of Qatar operates according to the rules, principles and principles of the Islamic economy in its orientation towards the transformation of the knowledge economy.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة :

لقد ارتبط التطور الاقتصـــادي لشـــعوب العالم عبر التاريخ بتطور الإنســـان العلمي وإبداعه الفكري وقدرته على إنتاج المعرفة سعياً منه إلى تحسين ظروفه وتحقيق رفاهيته وقد مر الإنســـان بمراحل اقتصـــادية متعددة، منها الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي حيث شـــكلت فيهما الأرض ورأس المال والأيدى العاملة المقومات الأساسية للإنتاج ولكن في ظل التغيرات التى شـــهدها العالم في شـــتى المجالات وعلى وجه الخصوص التطور التكنولوجي والمعلوماتي، أصبح لدى الإنسان القدرة على الإبداع والابتكار في وسائل الإنتاج وأساليبه من خلال تحويـــل المعلومـــات إلى معرفـــة ومن ثمَّ تحويل هذه المعرفة إلى منتج متميز ذا قيمة اقتصـــادية بحيث أطلق على هذا النوع من الاقتصـــاد مسميات كثيرة منها اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ومن المعلوم أن الاقتصاد والمال في الإسلام هما عصب الحياة فضلاً عن أن الاقتصاد القوي هو قوة للفرد والمجتمع والدولة. كما أن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظت الضرورات الخمس وحفظ مقوماتها والاقتصـــاد يؤدي دوراً رئيســـياً في حمايتها واســـتمرارها في أحسن حالاتها، وقد أصبح العالم المتقدم يتجه إلى اقتصاد المعرفة لما أثبت من أهمية وقوة اقتصادية حقيقية وقد وضع الإسلام أسساً للنشاط الاقتصادي في المجتمع منها أسس اعتقادية فالمال نعمة وعلى الإنسان شكرها، قولاً بشكر المنعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وهو الله سبحانه وتعالى، وعملاً بضرورة احترام النعمة ووضعها في مكانها الصحيح، وأسس أخلاقية تحقق السماحة في المعاملات والتيسير على الناس والتكافل بينهم واسس تشريعية تحظر الغش والخيانة وأكل أموال الناس بالباطل (مثل الربا والقمار والرشوة)، وضمان حقوق الآخرين، هذه الأسس تنطبق على اقتصاد المعرفة وهي بمثابة ضوابط لضمان استقرار المعاملات الاقتصادية بين الناس.

وتظهر سيرة النبى صلى الله عليه وسلم حرصه على العلم والمعرفة، فقد جعل صلى الله عليه وسلم فداء الأسير أن يعلم عشرة من المسلمين الكتابة والقراءة بدلاً من المال وقد طلب من زيد بن ثابت أن يتعلم السريانية والعبرانية، وقد استمر هذا الاهتمام عبر التاريخ من خلال إنشاء الدواوين والمكتبات والحرص على الترجمة وتشجيعها.

مما سبق يتبين أن من واجب الدول الإسلامية بناء الاقتصاد القوي القائم على المعرفة كضرورة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي ومواكبة روح العصر والتقدم الذى يعيشه العالم وتجنب التخلف والعزلة عن المحيط العالمي.

ولقد خطت دولة قطر خطوات حثيثة في طريق الوصول إلى اقتصاد المعرفة.

ومن هنا تأتى هذه الدراسة للتعرف على تجربة قطر في اقتصاد المعرفة وتقييم تلك التجربة وفقاً لمنظور الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢ مشكلة الدراسة:

تسعى دولة قطر جاهدة لتهيئة الأرضية المناسبة التي تؤهلها لدخول عالم الاقتصاد المعرفي القائم على المعرفة والبحث العلمي وتعمل حالياً على معالجة نقاط الضعف والمعوقات التي تعترض طريقها في هذا الاتجاه مؤكدة دعمها المتواصل للصناعة المعرفية واهتمامها بمشاريع البحث العلمي والتكنولوجي وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل النهوض بمفهوم الاقتصاد واستثمار حقوق الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع في أغراض التنمية المستدامة الشاملة.

ورغم التحديات التي تواجه مسيرتها الرامية للنهوض بقطاعي المعرفة والبحث العلمي إلا أنها حققت تقدماً ملحوظاً في تحسين مناخ البحث العلمي وتطوير مراكز البحوث وفقاً للمؤشرات العالمية في مجال الاقتصاد المعرفي والصناعات المعرفية وبراءات الاختراع ومؤشرات التنافسية العالمية ونتائج المسح الميداني لمراكز البحوث والتطوير فيها، والانفاق الكبير على البحث العلمي لا سيما بعد أن خصصت الحكومة القطرية ما نسبته ٢,٨% من ناتجها المحلي الإجمالي منذ ٢٠٠٩ لدعم برامج البحث والتطوير باعتباره أحد مقومات لإنجاز براءات الاختراع التي تسهم في تعزيز القطاع الصناعي ودعما لتوجهاتها المعرفية أسست قطر صندوقاً لرعاية البحث العلمي يدعم البحوث والتنمية واستقطبت العديد من الجامعات ذات الثقل العالمي لتصبح رائدة إقليمياً في مجالات الإبداع والتعليم وقطاع البحوث وتعد خطوة متقدمة على هذا الصعيد بعد أن تمكنت من استقطاب أكثر من (٣٣) شركة عاملة في مجال التكنولوجيا من مختلف أنحاء العالم من أجل تطوير التكنولوجيا الخاصة بها وتسويقها عالمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أى مدى نجحت التجربة القطرية فى التحول نحو اقتصاد المعرفة وفقاً للمؤشرات العالمية؟ وما مدى توافق ذلك التحول مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي؟

١-٣ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- تقييم التجربة القطرية فى مجال التحول نحو اقتصاد المعرفة.

٢- قياس محددات اقتصاد المعرفة فى دولة قطر وفقاً للمؤشرات الدولية.

٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الإسلامى.

١-٤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١- معرفة الوسائل والآليات التي تساهم في اكتساب دولة قطر للمعرفة وتوطيدها بعيداً عن الاستهلاك.

٢- معرفة كيفية نقل التكنولوجيا ومحاكاتها من الدولة المتقدمة معرفياً وتوليد المعرفة الجديدة اعتماداً على البحث والتطوير وبما يتوافق ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

٣- الوصول إلى نتائج وتقديم المقترحات والتوصيات يستفيد منها متخذي القرار والقائمين على إدارة وتحويل دولة قطر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: يملك الاقتصاد القطري مقومات التوجه إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

الفرضية الثانية: تسعى قطر إلى الاندماج في اقتصاد المعرفة.

الفرضية الثالثة: توجد استراتيجيات لدى دولة قطر للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

الفرضية الرابعة: تعمل قطر على الاستفادة من مؤشرات الاقتصاد المعرفي كنموذج اقتصادي حديث من أجل تعزيز موقعها التنافسي على الصعيد الدولي.

الفرضـــية الخامسة: تسير دولة قطر في توجهها نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وفق أسس وقواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

١-٦ حدود الدراسة:

١-٦-١ الحدود المكانية: تقييم التجربة القطرية في مجال اقتصاد المعرفة.

١-٦-٢ الحدود الزمانية: الاستعانة بالمؤشرات الدولية والمسوح والإحصائيات المحلية الخاصة باقتصاد المعرفة في دولة قطر خلال الأعوام التالية ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٧ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن وذلك بالاطلاع على تجارب بعض الدول العربية الإسلامية التي حققت تقدماً في مجال اقتصاد المعرفة لمقارنة ما تم تطبيقه مع ما تم في دولة قطر ومدى الاستفادة منه أيضاً ستعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي والإحصائي، وذلك بالرجوع إلى العديد من المصادر والإحصاءات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية ومؤشرات قياس اقتصاد المعرفة الصادرة عن المؤسسات الدولية وقياسها إحصائياً في دولة قطر من أجل استقراء واقع هذه البيانات والاستعانة بها فى إنجاز موضوع الدراسة. بالإضافة إلى تكييف اقتصاد المعرفة من الناحية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ تمهيد:

يتناول هذا الفصل الحديث عن مفهوم المعرفة وماهيتها وأهميتها وأنواعها وخصائصها ومصـــادرهـــا ثم بعد ذلك الحديث عن مجتمع المعرفة وعوامل التحول إلى مجتمع المعرفة ومؤشـــراته وخصـــائصه وأركانه ثم يلي ذلك الحديث عن اقتصاد المعرفة من حيث مفهومه وتعريفه والمقارنة بينه وبين الاقتصاد التقليدي والفرق بينه وبين الاقتصاد القائم على المعرفة والخصـــائص العامة الخاصـــة به ومؤشـــرات قياس اقتصاد المعرفة ويتبع ذلك رؤية اقتصاد المعرفة من منظور إسلامي.

٢-٢ مفهوم المعرفة:

إن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد ولم يكن مفهوماً مستحدثاً فالمعرفة صفة أساسية تميز المجتمع الإنساني، حيث أنها ارتبطت بالإنسان ذاته، فتأثرت به وتطورت بتطويره لذاته ومجتمعه فكانت نظرية المعرفة نتاج تراكمات واهتمامات بالمعرفة الإنســـانية حولت المعرفة الإنسانية عبر ثورة العصر الحجري إلى مجتمعات زراعية مستقرة (الثورة الزراعية)، ثم إلى مجتمعات صـــناعية في إطار ما يعرف باقتصاد الميكنة أو الآلية (الثورة الصناعية)، وأخيراً ومن خلال ثورة العلم وتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات (الثورة المعرفيـــة) تحولت المجتمعـــات إلى نمط الإنتاج العلمي والتقني وطغي الطابع التكنولوجي على وســـائل الإنتاج لتتحول موجهـــات النمو الاقتصـــادي من عوامل الإنتاج الممثلة في رأس المال والعمل إلى الابتكار والاختراع والتجديد والمعرفة (بخاري، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١ ماهية المعرفة

المعرفة لغةً: المعرفة مشـــتقة عن مادة "ع، ر، ف" ومثلها كلمة "العرفان" قد ورد في تاج العروس على أن كلمة "المعرفة" تدل على إدراك الشـــيء بتفكر وتدبر لأثره، والمقصود بالإدراك هنا أن يتوصـــل الإنسان على علم من العلوم أو حقيقة من الحقائق بالجزئيات القابلة إدراكهـــا عن طريق الحواس الخمس، وعندما تحقق للإنســـان إدراك جزء من أجزاء علم ما فأصـــبح عارفاً بذلك الشيء ويتحقق له معرفة حقيقة ذلك الجزء تحقيقاً أم تجريباً أو ملاحظة هذا يفيد أن المعرفة أخص دلالة من العلم. وهذا المعني يفيد أيضاً أن المعرفة يضادها الإنكار بالشـــيء نتيجة افتقاد الإدراك به فبناءاً على ما تقدم يقال: فلان يعرف الله ورسوله، ولا يقال يعلم الله متعدياً إلى مفعول واحد لما كان معرفة البشر لله تعالي هو تدبر آثاره دون إدراك ذاته وقـــد يراد بـــه إدراك الجزء دون الكـــل فيقال مثلاً: عرفت الله ولا يقال علمت الله (الزبيدي، ١٩٨٧).

المعرفة اصطلاحاً:

تعرف المعرفة على أنها "حصـــيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحســـية والقدرة على الحكم، بحيث تكون المعلومات وســـيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة". (غدير، ٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرفت المعرفة بأنها "مجموعة البيانات والمعلومات والإرشـــادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد (الزيادات، ٢٠٠٨).

وحســـب (خلف، ٢٠٠٧) فإن المعرفة" هي الاســـتخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنســـان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة".

وعلى أساس هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف بسيط للمعرفة على أنها "عبارة عن نتاج تفاعل حيوي ناتج عن الحصول على البيانات والمعلومات، مضافاً إليها الخبرة والقدرات العقلية والإدراكية والفكرية والإبداعية التي يمتلكها الإنسان والتي من خلالها يتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة.

٢-٢-٢ أهمية المعرفة:

للمعرفة أهمية كبيرة منذ بداية النشاط الإنساني، إلا أنه في عصرنا هذا أصبحت عماداً للتنمية، وبوابة للعبور إلى مســـتويات التقدم، وتعتبر أحد عوامل الإنتاج الحديث المهمة لإنشاء الثروة في الاقتصاد الحديث، بعد أن كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على عوامل الإنتاج الرئيسية (الأرض، العمل، رأس المال).

يرى (خلف، ٢٠٠٧) أن أهمية المعرفة تنطلق من النقاط التالية:

- الزيادة المســـتمرة والســـريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها وإفرازاتها في كافة مجالات الأعمال وفي الإنتاج السلعي وفي الخدمات وكافة النشاطات الاقتصادية.
- المعرفة العلمية والعملية تمثل الأســـاس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشـــافات التكنولوجية، حيث أن التكنولوجيا هي نتاج المعرفة والعلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزيادة المستمرة في الاستثمارات ذات الصلة المباشرة بالمعرفة، والتي ينجم عنها تكوين رأسمال معرفي تمثله الأصول غير المادية وغير الملموسة.
- الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشروعات التي تعمل مجال المعرفة توليدا وإنتاجا واستخداماً، كشركات المعلومات والاتصالات والبرمجيات والبحوث والاستشارات وشركات الخدمات المالية والمصرفية والإعلام وغيرها.
- الزيادة المستمرة في إعداد العاملين في مجالات المعرفة، وفي الأعمال كثيفة العلم وبالذات من ذوي القدرات والمهارات المتخصصة عالية المستوى الذين يقومون بتوليد المعرفة وإنتاجها واستخدامها.

٢-٢-٣ أنواع المعرفة:

يمكن أن تتضمن المعرفة أنواعاً وأشكالاً عديدة إلا أنه يمكن حصرها في مجموعتين هما: (الزيادات، ٢٠٠٨)

- المعرفة الصريحة.
- المعرفة الضمنية.

أ. المعرفة الصريحة:

"المعرفة الظاهرة والتي تتجسد بشكل مادي على الورق بشكل كتاب أو تقرير أو بحث، أو دراسة، أو نشرة، أو من خلال تخزينها في جهاز الحاسوب أو غيره من أجهزة التوثيق والتخزين، وبالتالي يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما تفرزه من حلول للمشكلات ومعالجة للحالات الواقعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المعرفة الضمنية:

المعرفـــة غير المكتوبـــة، المخزنـــة في عقول الأفراد، وهي مجموعة من المعلومات المحللة التي تكون مسجلة في عقول الأفراد والمستقرة في نفوسهم". (كافي ، ٢٠١٧)

ومن هنا يمكن إعداد مقارنة بســيطة بين المعرفة الصــريحة والمعرفة الضمنية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (١): مقارنة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية

المعرفة الصريحة	المعرفة الضمنية
- قابلة للإدراك. - سهولة الحصول عليها. - موجودة في الكتب والمقالات.. إلخ.	- غير قابلة للإدراك. - لا يمكن الحصـــول عليهـــا إلا بموافقة مالكها. - موجودة على شـــكل خبرات وفي عقول الأفراد.

المصـــدر: كافي، مصـــطفي يوســـف (٢٠١٧)، اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، الطبعة الأولي، الفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر.

٢-٢-٤ خصائص المعرفة:

إن المعرفة تتسم بالعديد من السمات كونها غير مادية أو غير ملموسة وكونها تتعرض للتغيير المســـتمر، فإنها تصـــبح غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات التي تصـــل بها، وبما أن المعرفة هي نتاج العلم، والتعلم والعمل والخبرة فهي تتسم أيضاً بالتراكمية والتجدد والشمولية واليقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تمتاز المعرفة بخصائص أخرى يمكن حصرها فيما يلي: (كافي، ٢٠١٧)

- قدرة إدراكية باستطاعتها توليد معارف جديدة انطلاقا من معارف حالية أو سابقة.
- أنها سلعة يصعب التحكم فيها، تولد تأثيرات خارجية غير قابلة للحصر.
- المعرفة أثيرية بمعني قدرتها على تخطي المسافات والحدود خاصة إذا كانت مرقمنة.

يمكن تقسيم مصادر المعرفة إلى مصدرين أساسيين هما : (الزيادات، ٢٠٠٨)

أ. **المصـــادر الخارجية:** وهي التي تظهر في بيئة المنظمة المحيطة، والتي تتوقف على نوع العلاقة مع المنظمات الأخرى الرائدة في الميدان أو الانتســاب إلى التجمعات التي تسهل عليها استنساخ المعرفة ومن أمثلة هذه المصادر نجد المكتبات، الانترنت والانترانت.

ب. **المصـــادر الداخلية:** تتمثل المصـــادر الداخلية في خبرات أفراد المنظمة المتراكمة حول مختلف الموضـــوعات وقدرتها على الاســـتفادة منها ومن عملياتها والتكنولوجيا المعتمدة، ومن الأمثلة على المصادر الداخلية: الاستراتيجية والمؤتمرات الداخلية، الحوارات، رأس المال الفكري للمنظمة الخبرة والمهارات أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث أو براءات الاختراع الداخلية.

٢-٢-٥ مجتمع المعرفة

فرضـــت التطورات المتلاحقـــة للحـــاجـــات المتجـــددة والمتنامية للأفراد والهيئات والمؤســـسات عبر المجتمعات كافة إلى تنامي البحث عن الأسس العلمية والمعرفية التي يمكن معها الاســـتجابة لهذه الحاجات اقتصادياً واجتماعياً ومعرفياً من خلال البحث عن الآليات التي تجعل هذه الحاجات واقعاً ملموساً.

وقـــد أفرزت التفاعلات المســـتمرة والمتنامية بين المعرفة من ناحية، وتقنيات التعلم والتكنولوجيا وتوظيفها وتطبيقاتها من ناحية أخرى، مســـتويات غير مسبوقة من حيوية التأثير المتبادل بين أطراف هذه المنظومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبات التنافس رهيباً بين روافد العقل من المعلومات والمعارف، ونواتج هذا العقل من الاختراعات والإبداعات المعرفية والتقنية، وقد انعكس هذا التنامي المتزايد لقوة العقل والمعرفة فيمـــا أطلق عليه مجتمع المعرفة، الذي اســـتوعب كافة الروافد والنواتج المعرفية لمنظومات الحياة خلال العقود الأخيرة للقرن العشرين والعقد الحالي لهذا القرن.

ومن ثم يمكن **تعريف مجتمع المعرفـــة** بـــأنـــه: المجتمع الذي يتخذ من المعرفة بكل أبعادها ومضـــامينها وتطبيقاتها في مختلف مناشط الحياة محوراً أساسياً، ودماءً تتدفق وتتخلل كافة شرايين أنشطته واقتصادياته على مستوى الفرد والجماعة، والهيئات والمؤسسات، فلسفة ومنهاجاً، وآليات تحك كافة الأطر الفاعلة في المجتمع فكراً وممارسة (الزيات، ٢٠١٥).

ومجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أســـاســـاً على منظومة من آليات اقتناء المعرفة، واكتســـابها، واســـتيعابها، والتوليف بينها، والاشـــتقاق منها، وتوليدها، وإنتاجها، وتوظيفها، ونشـــرها، وتفعيل نواتجها وتطبيقاتها، بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصـــاد، والاجتماع والسياسة، والعلوم المختلفة، في الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، وهيئات ومنظمات المجتمع المدني، والحياة الخاصة للأفراد، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية والمجتمعية باطراد تحقيقاً للتنمية الإنســـانية والحياتية لكل من الفرد والمجتمع. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوامل التحول إلى مجتمع المعرفة:

شكلت مجموعات متمايزة ومتكاملة من التطورات عوامل التحول إلى مجتمع المعرفة، واقتصـــاد المعرفة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشـــرين، والعقد الحالي من هذا القرن، ومن أبرز التطورات المعاصرة لمجتمع المعرفة ما يلي: (الزيات، ٢٠١١)

١- ظاهرة العولمة والتنامي المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- تنامي التطورات البحثية والإبداعية، وشبكات المعرفة.

٣- تنامي مكون المعرفة ورأس المال البشري في النواتج السلعية والخدمية.

٤- تنامي معدلات عائد المعرفة في القيمة المضافة.

٥- التغيرات الاجتماعية التفاعلية المصاحبة للتطورات المعرفية والتقنية.

مؤشرات وخصائص مجتمع المعرفة: (مطر، ٢٠٠٧)

١- يمثـــل مـــدى الاهتمـــام بـــالبحث والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والانترنت، والقدرة التنافســـية في مجال إنتاج ونشـــر المعرفة على مســـتوى العالم، إحدى الخصائص الأساسية المميزة لمجتمعات المعرفة.

٢- بات العنصـــر الأســـاسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتباره إحدى الركائز الأســـاســـية للاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال لتصـــبح هي العمل، وهي رأس المال: أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أســـاليب ونظم التقنية المتقدمة إلى جانب العنصر البشري عمالة المعرفة تلعب الدور الرئيس في اقتصاديات المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- باتت المعرفة ركيزة مجتمع المعرفة بخصـــائصـــه ومقوماته، كما أنها تحل محل التنظيم كمصـــدر أساسي للإنتاج، بحيث يمكن تقويم السلعة ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل في إنتاجها من مجهود، أو ما أنفق عليها من رأس المال، بل اعتماداً على ما تتضمنه من مكونات معرفية.

٤- شـــكلـــت المعرفة هنا أهم عوامل الإنتاج، بل إنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل، فالذي يحدد قيمة السلعة المعرفية هو الابتكار والفكر الكامن وراء إنتاج تلك السلعة، أو الخدمة وما تنطوي عليه من فوائد.

٥- توافر مستوى عالٍ من الخبرات والمهارات أو ما يسمى بعمالة المعرفة أو العمالة الخبيرة، ومن هنا يصـــبح التعليم هو المصـــدر الرئيس لنمو كم وكيف قوة العمل التي تملك المعرفة وآليات التعامل معها.

٦- القدرة على الإنتاج باســتخدام الذكاء الاصــطناعي، وتحول مؤســسات المجتمع الخاصة والحكوميــة، ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات (ذكية) مع الاحتفاظ بأشـــكال المعرفة المختلفة، وإمكان إعادة صـــوغها وتشـــكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية تتبناها الهيئات والمؤسسات.

٧- وجود مراكز للبحوث العلميــة والإبداع تكون قادرة على إنتاج المعرفة والاســـتفادة من الخبرات العلمية المتراكمة، والمســـاعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه دعم هذه التغييرات والتجديدات، ويتقبلها ويتجاوب معها.

٨. يحتـــاج تفعيل المعرفة إلى مراجعة مســـتمرة لنواتجها وآلياتها وعملياتها، كما تحتاج إلى تكنولوجيا المعلومات، حتى يمكن تحويلها إلى نواتج ســـلمية وخدمية تقوم عليها اقتصـــاديات المعرفة في هذا المجتمع الجديد. وإذا كان التعليم هو المصـــدر الأساس للمعرفة، فإن المشكلة التي يتعين التصدي لها هي تحديد نوع المعرفة التي سوف يحتاج إليها مجتمع المستقبل والتي يمكن تطبيقها وتسويقها وكيفية الوصول إليها والحصول عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أركان مجتمع المعرفة: (خلف، ٢٠٠٧)

١- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم.

٢- النشر الكامل للتعليم الراقي النوعية.

٣- توطين العلم وبنـــاء قـــدرات ذاتيـــة على البحث والتطوير التقيني في جميع النشـــاطات المجتمعية.

٤- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- تأسيس نموذج معرفي أصيل، ومتطور، ومتفتح ومستنير.

أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة أبعاداً مختلفة يجب على كل مجتمع استغلالها وهي على النحو التالي: (زوير وداود، ٢٠١٠) :

- **البعد التكنولوجي:** حيث تصبح المعلومات القوة الأساسية لمجتمع المعرفة.
- **البعد الاقتصـــادي:** تصـــبح المعلومة في مجتمع المعرفة عاملاً أســـاسياً ومورداً اقتصادياً ومصدراً للقيمة المضافة وفرص العمل الجديد.
- **البعد الاجتماعي:** تصـــبح المعلومة وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وتلعب دوراً مهم في الحياة اليومية للفرد.
- **البعد الســـياسي:** تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها، وذلك من خلال مشـــاركـــة أكبر من الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي واتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية.
- **البعد الثقافي:** الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية، والصدق الإعلامي والأمانة العلمية)، وذلك من خلال الترويج لهذه القيم من أجل الصالح العام والخاص على حد سواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضـــح مما ســـبق إن المعرفة الإنســـانية تشكل العنصر الأساسي في صنع الحركة التقدمية للأمم وبناء تاريخ، لأن الإنســـان بتميزه التكويني يعتمد أساساً على التشكيل المعرفي لبناء شـــخصـــية واكتساب ثقافته ونموه العلمي لإشباع حاجاته المادية والمعنوية. حيث يمثل إنتاجه الفكري واســـتنتاجاته العقلية وســـيلة سلوكية للتعامل مع الواقع الخارجي وفهم المحيط الذي يعيشه لاكتساب المزيد من الخبرات والتجارب وإيجاد حالة التأقلم مع الظروف الخارجية لصنع حياة أفضل بالنسبة له.

لـــذلك تطورت حياة البشـــرية بقدر تطور المعرفة وتقدم العلوم، وكان التطور التاريخي يعتمد على هذا المقياس، ونشـــوء الحضارات الإنسانية الكبيرة ابتداءً أساس ً في تعاملها المعرفي ونموها العلمي مع واقع الحياة ومن هنا تبعث القوة التي اتسمت بها بعض المجتمعات وتفوقها على الأخرين واضمحلال مجتمعات في أغوار الجهل وعدم المعرفة.

٢-٣ اقتصاد المعرفة

يعرف اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضـــافة لنواتجه إنتاجاً وتوزيعاً وتســـويقاً، ومكوناً أســـاسياً من مدخلاته وعملياته ونواتجه" (الزيات، ٢٠١١). وقد ظهر مفهوم اقتصـــاد المعرفة في العقد الأخير من القرن العشـــرين وصـــنف كمتغير اقتصـــادي لعوامل الانتاج، انطلاقاً من تعاظم الثورة المعرفية غير المسبوقة وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة على يد (Drucker, ١٩٩٩).

وقد تنامت اســـتخدامات مفهوم اقتصاد المعرفة مع تنامي دور المعرفة وتداعياتها في الحياة المعاصـــرة، التي شـــملت مختلف الأنشطة الحياتية، والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها، وما تشمله من حيث المساحة والعمق والقوة والكثافة كل ما سبق أن أنجزته البشرية من معارف واختراعات وإبداعات وابتكارات طوال تاريخها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصار للذكاء الإنساني والإبداعات المعرفية والتكنولوجية الناتجة عنه، وما تشكله من التنامي النوعي لرأس المال البشـــري، أهمية تفوق أهمية رأس المال المادي، والموارد المادية ممثلة في النفط والأرض والمعادن والمياه، وغيرها.

وتقدر تقارير الأمم المتحدة أن اقتصـــادات المعرفة تستأثر في العقد الأخير من القرن العشـــرين والعقد الحالي من هذا القرن بما تزيد قيمته في المتوســـط ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدل يربو على ١٠-١٥% سنوياً، وهو أعلى معدلات النمو مقارنة بالصناعات التقليدية.

٢-٣-١ مفهوم اقتصاد المعرفة:

- **اقتصـــاد المعرفة** هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال (كافي، ٢٠١٧)
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **فعرفته بأنه:** ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات. (OECD, ١٩٩٦)
- وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣ **الاقتصـــاد المعرفي بأنه:** نشـــر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والســـياســـة والحياة الخاصـــة وصـــولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية. (تقرير برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما ســبق، يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضــافة، فهو يقوم على أســاس تكنولوجيا المعلومات والاتصــال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصــر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصــاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن منظومة اقتصاد المعرفة تقوم على مجموعة من الأسس والركائز والمقومات تختلف عن أسس ومقومات الاقتصاد التقليدي، وأهم أوجه الاختلاف يمكن إيجازها وفق الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس المال المعرفي.
– الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة Mechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العمالة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
– العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان ومكان.	– ليس مقيداً بزمان أومكان.

المصدر: (القرني، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمييز بين مصطلحي اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة :

الاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصـــاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصـــالات مثل: (تشـــخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليـــات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد ...) كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة وقد وصـــلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصـــاد المعرفي، أما الدول التي تســـعي إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتســـاب ونشـــر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي ما زالت في طور الاقتصاد المعرفي. (الزيات، ٢٠١١)

والاقتصـــاد القائم على المعرفة هو الاقتصـــاد الذي يستطيع استخدام جزء من الثروة المعرفية (مجموع الأصول المعرفية في المجتمع) في إنتاج معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة في مختلف مجالات المعرفة، وأهمها مجال نشـــاط البحث العلمي وبالتالي نمو الثورة المعرفية وتكوين رأس المال المعرفي (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣)، وهو كما يراه البعض تغيير جوهري من اقتصاد قائم أساساً على الموارد المادية إلى اقتصاد قائم على المعرفة بشكل أساسي وبذلك يستند الاقتصاد القائم على المعرفة على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في كافة الأنشـــطة الاقتصـــادية والاجتماعية والنواحي الســـياســـية بما يحقق التنمية البشرية المستدامة (بخاري، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٢ أهمية اقتصاد المعرفة: (خلف، ٢٠٠٧)

- الإســـهام في تحســـين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يستخدمها اقتصاد المعرفة.
- الإســـهـــام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشـــروعات والعوائد التي تحققها والإســـهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشـــاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإســـهام في توفير فرص عمل، خصـــوصاً في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بســـبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
- الإســـهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشـــاطات الاقتصـــادية، وبما يسهم في توســـعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاســـتمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاســـتثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يســـهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضـــافة اســـتخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحســـين الموجود منها، وبذلك يتم ضـــمان اســـتمرار التوســـع في النشـــاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصاً الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.
- إســـهام اقتصـــاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصـــص وتقسيم العمل الدولي، وبالذات بالتقنيات التي يتضـــمنها اقتصـــاد المعرفة، والتي أدت وتؤدي مســـتقبلاً إلى قيام الدولة المتقدمة والتي تتحقق فيها مضـــامين اقتصـــاد المعرفة ومعطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور، وبالشكل الذي يتم في ظروف احتكارية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، والتي تتوفر على الإمكانات البشرية والمادية والمالية والفنية، وكذلك في إطار عولمة النشـــاطات الاقتصـــادية والإنتاجية والاســـتثمارية والتسويقية، إضافة إلى الحماية القـــانونية التي تمثلها براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، هذا ما يضـــمن للدول المتقدمة وشـــركاتها احتكار توليد واستخدام التقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم.
- الإســـهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضـــحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية هذه ما يلي:
  - زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر.
  - زيادة الاهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي.
  - زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين.
  - زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.

٢-٣-٣ الخصائص العامة لاقتصاد المعرفة: (الزيات، ٢٠١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتميز اقتصـــاد المعرفة بعدد من الخصائص العامة المميزة له، تمثل رباعية مترابطة ومتكاملة، وهي:

- دور المعرفة. – رأس المال البشري وعمالة المعرفة.
- دور المعلوماتية. – دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أ- دور المعرفة:

يقوم اقتصـــاد المعرفة على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة، والاعتراف بأهميته وتفعليه ليكون واقعاً في حياة المجتمع وهيئاته وأفراده، بحيث يشـــكل الأساس لتطور وتقدم المجتمع، اقتصـــادياً وســـياسياً ومجتمعياً، واعتبارها منتجاً فعلياً للثروة، فقد باتت المعلومات والمعارف مورداً أســـاســـياً من الموارد الاقتصـــادية له خصوصيته وندرته وآثاره على النمو، بل إنها أصـــبحت المورد الاستراتيجي الفعال في الحياة الاقتصادية، وتوظيف الموارد الطبيعية ورفع كفاءتها وفعاليتها بما يغير الحياة إيجابياً لكل من الفرد والمجتمع.

ب- المعلوماتية:

مع التطور الهـــائـــل لأنظمـــة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم وأبرز جوانب التطور غير المسبوق للاقتصاد العالمي واقتصاد المعرفة، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠ ما يربو على مئات التريليونات من الدولارات، وهي تبلغ اليوم آلاف التريليونات، فقد شـــكلت المعلوماتية وثورة المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا الموجة الثالثة، وربما الرابعة، المحيطة والشـــاملة لأنماط الحياة المثيرة للدهشـــة في حياتنا المعاصرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تكنولوجيا المعلومات:

شـــكلت تكنولوجيا المعلومات القائمة على المعرفة، وما زالت تشـــكل في عصـــرنا الراهن، القاعدة الأســـاسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، والحياة بوجه عام، فالتقدم الحادث في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تنتجه في النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، لا يؤثران في درجـــة النمو وســـرعته فحســـب، وإنما في نوعية الحياة على اختلاف أبعادها، وتطور متطلباتها وتناميها، وبات الاقتصاديون يركزون على تقديم ثورة تكنولوجيا المعلومات كفرصة للتطور الاقتصـــادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة معرفية راسخة للازدهار الاقتصادي، ويرى كثيرون أن العالم يتعامل فعلاً مع صـــناعات معرفية، تكون المعرفة والأفكار المتجددة الناشـــئة عنها كل لحظة، ممثلة في تكنولوجيا المعلومات وعملياتها فيض نواتجها، والبيانات موادها الأولية، والعقل البشري أدواتها، ومدخلاتها، وعملياتها إلى بحيث تكون المعرفة المكون الرئيس للنظام الاقتصادي والاجتماعي والحياتي المعاصر لاقتصاد المعرفة.

د- عمالة المعرفة:

في ظـــل هذا الســـياق المفرط في التطور والتجديد المتنامي باســـتمرار في إيقاعه، ومعدلات تداعياته، أصـــبحت البشـــرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه آليات بث المعارف والاختراعات في الاقتصـــاد المعاصـــر، والإبداع في المجالات التكنولوجية، والمعرفية دوراً محورياً بالغ الأهمية في تنامي القيمة المضـــافة، وفي تسريع وتسارع حركة المعرفة وضخها عبر كافة مكونات وأبعاد الحياة المعاصـــرة، وقد شـــكلت ومازالت تشكل الخبرات والمهارات رفيعة المستوى في التعامل مع آليات التكنولوجيا ومتطلباتها، القاعدة الأساسية للعمالة في ظل اقتصاد المعرفة. (غدير، ٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة المعرفية ورأس المال الفكري: (الزهرة، ٢٠١٦)

- **الثروة المعرفية:** هي مجمل الأصول المعرفية أو جماع المعارف أو البني المعرفية الرمزية والخبرات التراكمية، المستدخلة والمشتقة التي يمتلكها مجتمع ما من خلال أفراده وهيئاته ومؤسساته ونظمه وتراثه المنظور وغير المنظور، سواء أكانت مكتوبة أم مدونة أم غير مدونة.
- **رأس المال الفكري:** يمثل رأس المال الفكري المعارف والأبنية المعرفية والخبرات التراكمية والتقنيات وآليات ونظم العمل والحياة المباشرة وغير المباشرة، الصريحة أو الضمنية التي يمتلكها مجتمع ما، وهو يشكل أهم محدد من محددات الثروة المعرفية الذي يستخدم في إنتاج معارف جديدة، ويؤدي إلى تنامي بناء تراكمي كمي وكيفي للثروة المعرفية التي يمتلكها مجتمع ما.

٢-٣-٤ مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، هناك مجموعة من المؤشرات يمكن إجمالها فيما يلي: (الأسكوا، ٢٠٠٣).

- **مؤشر البحث والتطوير:**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير بالإضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة لهذا القطاع، ومن جانب آخر يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تتولي مهمة الانفاق على البحث والتطوير من أجل جعل منتوجها ينافس المنتجات في السوق العالمية ويتفوق عليها من خلال احتكار براءات الاختراع وشراء الابتكارات الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصائيات براءات الاختراع:

براءات الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة لمخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة، وتعد براءات الاختراع الأداة الأولي لحماية الناشرين سواء كانوا شركات أو أحد الأفراد، كما تشكل مؤشرا يستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى البلدان الأخرى، وفي هذا السياق جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS التي تضمن حقوق الملكية الفكرية، وفي ظل هذه الاتفاقية يمكن للدول استخدام الترخيص الذي بموجبه يمكن السماح باستخدام براءات الاختراع المسجلة دون موافقة حامل البراءة.

المنشورات العلمية:

تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابلياتهم في الدول فكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب فضلاً عن أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة ومن جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات في معالجة العديد من المشاكل العالقة.

ولهذا المؤشر أهمية كبيرة ودعامة للاقتصاد المعرفي من حيث ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال وإلى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ميزان المدفوعات التكنولوجي:

هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا، هو ميزان تسجل فيه الأموال المتعلقة بشراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة كالملكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية.

وقد اتخذت منظمة التعاون والتنمية توصيات بشأن كيفية تطبيق ميزان المدفوعات التكنولوجي لقياس نشاط نقل التكنولوجيا ويضم ميزان المدفوعات التكنولوجي أربع فئات كبيرة تشمل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات نقل التكنولوجيا وتضم تمليكات براءات الاختراع والتراخيص ونقل الدراية؛ عمليات نقل الرسوم وتشمل على التمليكات والتراخيص والامتيازات في الماركات أو الموديلات؛ تقديم الخدمات التقنية وتضم دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية؛ الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

وعليه يمكن القول أن ميزان المدفوعات التكنولوجي يكون ملماً بأمور ثلاثة مهمة هي: حقوق براءات الاختراع والدراية والعلامات التجارية والامتيازات.

مؤشر التعليم والتدريب:

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقي الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلاً: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية... الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف "الأونكتاد"

الدليل / البعد	المؤشرات
التوصيل	– عدد مصنفي الانترنت لكل فرد. – عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. – عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية للفرد. – عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.
النفاد	– عدد مستقبلي الانترنت لكل فرد. – الأمية، النسبة المئوية من السكان. – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. – كلفة المخابر المحلية.
السياسة	– وجو بدالة انترنت. – التنافس في الاتصالات المحلية. – التنافس في الخطوط المحلية. – التنافس في سوق مروجي خدمة الانترنت.
استخدام حركة الاتصالات	– الحركة الدولية الداخلية. – حركة الاتصالات الدولية الخارجة

المصدر: (الأسكوا، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٥ قياس دليل اقتصاد المعرفة:

قام البنك الدولي باعتماد إطار عام لقياس دليل اقتصاد المعرفة، حيث يقاس دليل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI) بواسطة نموذج رياضي يوظف سلسلة من الحسابات التي يقاس من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلد ما، أو منطقة ما، على أساس قيم متغيرات الأركان أو المتطلبات الأربعة لاقتصاد المعرفة.

وشملت الأركان الأربعة التي تعد مؤشراً على الانتقال نحو اقتصاد سليم للمعرفة الرقمية. (زوير وداود، ٢٠١٠)

الركن الأول:

نظام الحفز الاقتصادي والمؤسسي يشمل الحوافز التي تشجع على الاستخدام الفعال للمعرفة الموجودة والجديدة وازدهار الأعمال الحرة، ويمكن لنظام ابتكار فعال يتكون من: الشركات ومراكز البحوث والجامعات، وخزانات التفكير، والاستشاريين، وغيرها من المنظمات، الاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وإيجاد حلول تكنولوجية جديدة، فوجود شعب مثقف ومدرب بشكل مناسب قادر على خلق وتقاسم، واستخدام المعرفة، وتوفر البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وإمكانية الوصول إليها، سيعمل على تسهيل التواصل الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

الركن الثاني:

موارد بشرية تتمتع بمستوى علمي رصين، ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على إنتاج الموارد المعرفية ونشرها في ما بينها، وتحسين توظيفها على أرض الواقع.

الركن الثالث:

توفر بنية تحتية معلوماتية واتصالية تتسم بمرونة وقدرات مميزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال، ومعالجة الموارد المعلوماتية، ونشرها داخل حدود المجتمع الشبكي المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الركن الرابع:

وجود منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات، ومراكز البحث والتطوير والجامعات والجهات الاستشارية قادرة على المساهمة في الحصيلة العولمية التنامية بالإضافة إلى امتلاكها المعرفة الكافية لاستيعاب عناصر المعرفة الجديدة، وتوجيه فاعليتها بحيث تلبي الحاجات القائمة في بيئة المجتمع من خلال استحداث تقنيات وآليات جديدة.

٢-٤ اقتصاد المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: مفهوم العلم:

أ- **العلم لغةً:** يقال علم فلان الشيء: عرفه، وفي القرآن الكريم:

" لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ " (الأنفال، الآية: ٦٠)

ويقال علمت العلم نافعاً. اعلم فلان الخبر: أخبر به

علمَّ له علامة: جعل له إمارة يعرفها. علم فلاناً الشيء: جعله يتعلمه. تعلم الأمر: عرفه وأتقنه (المعجم الوجيز، ١٤١١هـ- ١٩٩١م)

ب- العلم اصطلاحاً: عرف العلم بتعاريف متعددة فيما يلي بعض من هذه التعاريف (العوضي، ٢٠١٩):

- العلم هو إدراك الشيء أو المعني على ما هو عليه الواقع.
- عرف العلم بأنه عمل عقلاني، فالعلم لا يكون إلا عملاً عقلانياً. معنى عقلانية العلم أن العلم وحده هو مصدر المعرفة.
- نظر إلى العلم على أنه منهج وتقاليد تراكمية للمعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- العلاقة بين العلم والمعرفة في الفكر الإسلامي: (أحمد، ٢٠١٩)

أن "مفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم، فالمعرفة أوسع حدوداً ومدلولاً، وأكثر شمولاً وامتداداً من العلم، فالمعرفة في شمولها تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية، وتقوم التفرقة بين النوعين على أساس قواعد المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف؛ فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي في التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر، فإن المعرفة تصبح حينئذ علمية.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى الفكر الإسلامي، نجد أن مصطلح "المعرفة نفسه لم يرد صراحة لا في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية المطهرة. ولكن ورد لفظ "علم" بدلاً عنه. والذي تجلَّى في العديد من الآيات القرآنية كقوله تعالى:

(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا) (آل عمران : آية ٧).

(قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً) (الإسراء : آية ٨٥).

(وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ) (الحج : آية ٥٤).

(بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) (العنكبوت : آية ٤٩).

(فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) (الجاثية: آية ١٧).

من ناحية أخرى نجد كيف أن بعض الباحثين ربطوا مصطلح المعرفة بالعلم، واعتبروا أن العلم يقوم مقام المعرفة في القرآن الكريم، والعكس بالعكس مستشهدين بقوله تعالي (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (البقرة: آية ١٤٦) أما البعض الآخر فقط أشار إلى "أن المعرفة من حيث إنها علم مستحدث أو انكشاف جاء فيما بعد، ليست أخص من العلم؛ لأنه يشمل غير المستحدث، وهو علم الله، ويشمل المستحدث، وهو علم العباد. ومن حيث إنها يقين وظن، فهي أعم من العلم وقيل إن المعرفة مرادفة للعلم".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهمية العلم والعلماء في الإسلام:

لقد شجع الإسلام العلم والعلماء، وحث على التفكر والتأمل في الكون بمخلوقاته البديعة، ومعالمه الفسيحة، ودعا إلى طلب العلم وحرية الفكر والرأي، بحيث لم ترتبط حركة دينية بطلب العلم والدعوة إلى حرية الفكر، وإعماله، وإعلاء شأن العلم والعلماء، كالإسلام، حيث جاءت أول سورة من سور القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم داعية إلى القراءة والعلم؛ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (العلق: الآيات١-٥)

وقال سبحانه: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (التوبة : آية ١٢٢)

وقال سبحانه وتعالي: (أَفَمَن يَّعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ) (الرعد : آية ١٩).

وقال تعالي (وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) (فاطر: آية ٢٨)

وقال تبارك وتعالي (يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (المجادلة: آية ١١)

وقال عز وجل: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) (آل عمران: الآيات ١٩٠-١٩١)

إلى غير ذلك من آيات القرآن الكريم المنوهة بفضل العلم والعلماء الداعية إلى العلم، وحرية الفكر والتأمل في الكون والمخلوقات والحياة كلها، ليتوصل المرءُ من خلال ذلك إلى الحقائق العلمية والإيمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما السنة النبوية ففيها من الأحاديث الدالة على طلب العلم، وفضله وفضل أهله في الإسلام، المرغبة فيه ما يعجز المقام عن ذكره وإيراده؛ فمن ذلك:

ما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله قال: ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)) (شرح النووي/ ١١/ ٢٥٤)

وعن أبي الدرداء – رضي الله عنه – قال: سمعت رسول الله يقول: ((من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بخط وافر)) (عون المعبود/ ١٠/٥٢-٥٣)

وعن معاوية بن أبي سفيان – رضى الله عنه – قال : سمعت النبي يقول : ((من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)) (فتح الباري/ ١/ ١٩٧)

وقد كان لهذه النصوص الشرعية، والتوجيهات الربانية أثر بالغ في حياة الرعيل الأول من المسلمين، فتنافسوا في العلم، ورحلوا في طلبه، وضربوا أكباد الإبل من مكان لآخر، بحثاً عن حديث أو مسألة، فازدهرت الحركة العلمية والفكرية في بلاد المسلمين، وسارعوا إلى التأليف والتأصيل والتقعيد العلمي، والاقتباس النافع من حضارات الأمم السابقة لهم، وترجموا علوم الروم وفارس وغيرهما، ونشأت دور العلم والمكتبات الكبيرة في حواظر بلاد الإسلام في الجزيرة والشام والعراق ومصر، وشجع الخلفاء على العلم والبحث والتأليف والاكتشاف والاختراع، وأنشئت المكتبات الكبرى الشهيرة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كدار الحكمة ببغداد، ودار العلم بها أيضاً، وظهرت الحلق العلمية التدريسية في الجوامع العظيمة التي كانت قلاع علم وتوجيه وبحث ومناظرة، كالمسجد الحرام، والمسجد النبوي، والجامع الأموي بدمشق، والجامع الأزهر بالقاهرة، وغير ذلك، وأحرز المسلمون قصب السبق في المجالات العلمية المختلفة؛ العلوم الشرعية، واللغة والآداب، والفلك والجغرافيا، والطب، والصناعة، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تغط في عصور الجهل والظلمات التي لم تستفق منها إلا بعد اتصالها بالمسلمين في بلاد الأندلس، والاقتباس من تراثهم العلمي، ونشاطهم الحضاري. (الغامدي، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

ثالثاً: الإسهامات المعرفية والفكرية للمسلمين في الاقتصاد:

أ. معنى الفكر لغة: فكر في الشيء يفكر فكراً تأمل فيه، والفكرة هي إجهاد الخاطر في الشئ. والفكر هو إعمال الخاطر في الشيء. (ابن منظور، ١٤١٤هـ).

ب. معني الفكر في الاصطلاح: إن الفكر عندما يستخدم كمصطلح علمي ينصرف إلى المساهمة التي يعطيها الإنسان في المعرفة؛ بعقله وبحسه وبردود أفعاله. ومما يؤكد هذا أن الفكر أو فكرة ما حول موضوع معين لا تكون من قبيل التأكيد، كما أن الفكر يتولد من خلال عمليات التداعي، وهذا يعني أنه إذا لم يوجد العامل المحرض فإن الفكرة لا توجد، كما إن الفكرة خاصيتها الرئيسية أنها تفسير جزئي وليست من قبيل التفسير الكلي.

إن الفكر عندما يستخدم كمصطلح علمي إنما ينصرف إلى المساهمة الإنسانية في المعرفة. (العوضي، ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تراث المسلمين وعطائهم العلمي في الاقتصاد:

يتمثل تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد في الكتابات التي عملت على تفسير المسألة الاقتصادية تفسيراً عقلانياً.

١- إن كتابات المسلمين من نوع التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية بدأت في القرن الثاني الهجري، الموافق القرن الثامن الميلادي، عقدت الريادة في هذا النوع من الكتابة للجاحظ في كتابه التبصر بالتجارة ومن الموضوعات المتميزة في مساهمته ماكتبه عن السلع الكمالية وعن السلع الداخلة في التبادل الدولي. بالمقابلة مع الفكر الاقتصادي الأوروبي فإنه تعقد الريادة للمسلمين، لأن هذا النوع من الكتابة عن المسألة الاقتصادية ظهرت بداياته في القرن الخامس عشر والكتابة المعتبرة عنه جاءت في القرن السادس عشر.

٢- مساهمة الدمشقي التي قدمها في القرن الخامس والسادس الهجري (الحادي عشر والثاني عشر الميلادي) في كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة تمثل نقله نوعية واضحة في الكتابات عن الاقتصاد باستخدام التحليل العقلي. تتمتع دراسته بكثرة موضوعاتها وسعة التفصيلات فيها مقارنة بمساهمة الجاحظ. يمكن القول أنه تعقد له الريادة في الكتابة العقلانية عن: التخصص وتقسيم العمل، الثمن، وقوى السوق العاملة عليه والنقود والاستهلاك والادخار.

٣- ما أثبتته الكثير من الدراسات حول مساهمات ابن خلدون في الاقتصاد خاصة في تأسيس مذهب الحرية الاقتصادية ونظرية القيمة والحافز الاقتصاد ودورة الدخل والتي سبق بها آدم سميث.

٤- مساهمة المقريزي في كتابه الفلاكة والمفلوكون ذات طبيعة متميزة في دراسة الفقر واقتصادياته. المنهج الذي درس به الدلجي هذا الموضوع الاقتصادي وكذا آراؤه الاقتصادية عن الفقر من حيث أسبابه ونتائجه وطرق علاجه. كل هذا يجعل مساهمته على قدم المساواة مع المساهمات الحديثة عن هذا الموضوع بل يعقد البعض الدلجي الريادة في هذا الفرع من فروع الاقتصاد. (العوضي، ٢٠١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

إذا كان الاقتصاد في اللغة مأخوذا من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، فهو ما بين الإسراف والتقتير، فإنه يعني اصطلاحاً تلك الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وانفاقه وأوجه تنميته، لا يستثني من تلك القواعد فرد أو بنك أو مؤسسة، أو أي عون اقتصادي يأتمر بالشريعة الإسلامية، بما فيه الاقتصاد المنزلي المتعلق بتسيير ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك أفرادها، كمنطلق رئيس لبناء اقتصاد إسلامي متين، يتميز بوعي وعقلانية أفراده من الأسرة حتى المؤسسة والدولة.

ينفرد المذهب الاقتصادي الإسلامي بعدم ارتكازه أساساً على الفرد شأن المذهب الرأسمالي، ولا على المجتمع شأن المذهب الاشتراكي، وإنما يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك هو أن كلا من المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر، وفي حماية أحدهما حماية للآخر، وهو ليس مزيجاً مركباً بين الرأسمالية والاشتراكية، يأخذ من كل منهما جانباً، بل له فلسفة اقتصادية متفردة تقوم على مبادئ عقائدية تنبني على كون الإنسان مستخلفاً. (سالمي، ٢٠١٣)

وتقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدئين:

- المال مال الله والإنسان مستخلف فيه: فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا، فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية، أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.
- دور المال كأداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري: وليس سلعة من السلع، فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة). (سالمي، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظام الاقتصادي الإسلامي: يستهدف إشباع حاجات الإنسان الأصلية وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازنا دائماً بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن وتحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته.

ويهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع، يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.

ويحكم النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من القواعد والأسس المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

- القرآن الكريم.
- سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- إجماع الفقهاء.
- التراث الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المقومات الأساسية هي: (شحاتة، ٢٠٠٩)

١- نظام زكاة المال بمؤسساته المختلفة وذلك إلى جانب النظم المالية الإسلامية مثل: الجزية والخراج والعشور والفئ واللقطة، ويجوز أن يطبق معه نظام الضرائب العادلة إذا لم تكف حصيلة الزكاة.

٢- نظام ضريبة التكافل الاجتماعي على غير المسلمين المقيمين بالدولة الإسلامية.

٣- نظام الإرث والوقف والوصايا وما في حكمها مثل الهبات والتبرعات.

٤- المؤسسات التي تباشر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الوحدات الحكومية التي تقوم بأعمال التوجيه الاقتصادي والرقابة عليه في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٥- نظام السوق الطاهرة النظيفة الخالية من الشوائب والتي تعمل في ظل الحرية الفردية المقيدة بضوابط شرعية.

٦- أي نظم فرعية مكملة يراها أولو أمر المسلمين لازمة ولا تتعارض مع الإسلام لأن الأصل في المعاملات هو الحل، إلا ما اصطدم بنص صريح في القرآن والسنة.

٧- كما تقبل الشريعة الإسلامية أي مقومات أخرى معاصرة من وضع البشر متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما يجب أن تسخر الوسائل والأدوات التجريدية المختلفة لتفعيل تطبيق مفاهيم وأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.

وتتفاعل هذه المقومات مع بعضها لتسيير النظام الاقتصادي حسب القواعد الكلية للشريعة الإسلامية وطبقاً للأساليب والإجراءات التي تتفق مع مقتضيات الزمان والمكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: رؤية الشريعة الإسلامية من التحول إلى اقتصاد المعرفة:

لقد ذكر سلفاً بأن مصطلح المعرفة يقصد به اعتبار المعرفة هي المحرك الرئيسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، ودمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل أبسط وأسرع.

وذا كانت الشريعة الإسلامية تقر من ذلك ما كان حسناً وترفض منه ما كان سيئاً وسبباً للظلم أو الغرر أو الجهالة ونحو ذلك، فالقاعدة الشريعة أن الأصل في المعاملات الحل ما لم يقم دليل على التحريم وهذا يدل على اتساع دائرة العمل والاستفسار المباح قال الله تعالي " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ " (الملك : آية ١٥).

وكمثال على إقرار الشريعة الإسلامية لنموذج الاقتصاد المعرفي في مسألة الملكية الفكرية والحقوق المعنوية فقد أثبت العلماء حق الملكية الفكرية وأحاطوه بسياج من الحماية التي تضمن بقاءه لصاحبه دون غيره وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في دولة الكويت في الفترة من ١-٦ جمادي الأولي من عام ١٤٠٩ هـ بشأن الحقوق المعنوية كحق التأليف ونحوه الفتوى التالية :

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية، ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفي الغرر والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء عليه يمكن التوصل إلى مجموعة من الحقائق على النحو التالي: (الغامدي :١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)

١- أن مفهوم المال في الإسلام واسع، يشمل كل ما انتفع الناس به، وكان له قيمة في العرف، عيناً كان أم منفعة، أم حقاً.

٢- أن الحقوق الفكرية (المعنوية) بجميع أنواعها نوع من أنواع الملكية اكتسبت قيماً مالية معتبرة عرفاً، وهي مصونة شرعاً لا يجوز الاعتداء عليها في الإسلام.

٣- أن الحقوق الفكرية لها أثرها البارز، وأهميتها العظمي في المجال الاقتصادي والحضاري، ولذا أدركت دول العالم أهميتها، فعقدت المؤتمرات والاتفاقيات المختلفة والمتعددة لتنظيمها وحمايتها.

٤- أن حماية الحقوق الفكرية واجب شرعي ينبع من الإيمان بالله تعالي، واستشعار الأمانة والمسئولية في حفظ الناس، وعدم الاعتداء على أموالهم، وهو يؤدي إلى تحقيق عدد كبير من المصالح العائدة على مجموع الأمة، على عكس إهدار هذه الحقوق وعدم حمايتها فإنه سبيل إلى المفاسد والتخلف الحضاري والاقتصادي، وسبب إلى عزوف العلماء والمفكرين والمنتجين عن الإنتاج الفكري والعلمي.

٥- أن التعدي على الحقوق الفكرية يُعد في نظر الإسلام سرقة، وخديعة، وغش، واعتداء على أموال الناس وحقوقهم واختصاصاتهم، وأكل لها بالباطل؛ وهذه كلها جرائم عظيمة وخطيرة، تؤثر على المجتمعات والأفراد، وتقود إلى المفاسد والزوال.

يتضح مما سبق أن الشريعة الإسلامية لا تمانع من وجود وتطوير آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة ولا سيما إذا كان لا يوجد تعارض بين تلك الآليات وأحكام الشريعة، ذلك إن أبرز آليات وركائز اقتصاد المعرفة تطوير التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة للانطلاق نحو التنمية والابتكار والتحديث وهي أمور في مجملها تشجعها الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: الآثار الإيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي: (سالمي، ٢٠١٣)

لم يقتصر تأثير اقتصاد المعرفة على بعض القطاعات الاقتصادية، على غرار الصيرفة والتجارة والتسويق، بل شمل أيضاً معظم مجالات الاقتصاد الإسلامي، بعد أن نالت الليبرالية الرأسمالية المتحكمة حالياً في العرش الاقتصادي العالمي نصيبها الوافر من تأثيرات هذا النمط الاقتصادي المعرفي الجديد.

في هذا السياق، يمكن إيجاز أهم تلك الآثار الإيجابية عبر النقاط العشر التالية:

١- لولا اقتصاد المعرفة لما استفاد الاقتصاد الإسلامي أبدا من مزايا وفرص وعروض التطور التكنولوجي المتسارع الناتج عن الثورة الإلكترونية.

٢- يحتاج تدويل النموذج الاقتصادي الإسلامي إلى أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة، على غرار البنوك الإلكترونية الإسلامية التي نجحت نجاحا باهرا جعلها محط إعجاب المصرفيين الغربيين أنفسهم، مثلما حدث لبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة الذي نال منذ سنوات قليلة جائزة أفضل البنوك الإلكترونية في الشرق الأوسط.

٣- مثلما ساعدت العولمة المعلوماتية على نشر وتعميم اقتصاديات السوق الليبرالية، رغم سلبياتها الكثيرة وأزماتها المتعددة، فأنها ستساعد أيضاً عبر آليات ووسائل وقنوات اقتصاد المعرفة على نشر وتعميم الاقتصاد الإسلامي بكل مزاياه وفوائده وإيجابياته.

٤- يتيح اقتصاد المعرفة للمشرفين على الاقتصاد الإسلامي فرصة الاتصال والتسويق يومياً، ٢٤ ساعة، مع مئات الملايين من مستخدمي شبكة الانترنت، من جميع أنحاء العالم، إذ بفضل اقتصاد المعرفة، أصبح استغلال الإنترنت كوسيلة ترويج للاقتصاد الإسلامي ضرورة لابد منها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- طور اقتصاد المعرفة طرقاً جديدة وسريعة جداً للبحث الإلكتروني، عبر محركات بحث، تعتبر بمثابة فهارس أو بوابات، يستعملها جميع مستخدمي الانترنت، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، في كل وقت، ولأي شخص.

٦- خلافاً لما يعتقده البعض، فإن اقتصاد المعرفة ليس الانترنت Internet فقط، فهناك الانترانات Intranet التي يجب على المشرفين على الاقتصاد الإسلامي استغلالها أحسن استغلال لما تمثله من رابط داخلي سري بين العاملين وبعض العملاء والشركاء، وكذلك الاكسترانات Extranet التي تربط البنوك وشركات التأمين الإسلامية فيما بينها.

٧- يمكن تسويق مزايا الاقتصاد الإسلامي عبر الاتصال السريع والسهل بكل الأعوان الاقتصاديين مباشرة عبر طريق بريدهم الإلكتروني Email، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي Facebook أو Twitter.

٨- عبر الإعلان الإلكتروني، توسعت طرق الاقتصاد الإسلامي في الترويج لخدماته ومنتجاته.

٩- بلغة الرياضيات، لن يتأثر الاقتصاد الإسلامي بمزايا اقتصاد المعرفة إلا إذا، وفقط إذا، تم وضع كل الركائز الأساسية لهما بشكل واضح وقوى، أي أنه لا يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي إلا عبر وضع الهياكل التحتية المناسبة لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي إلا عبر وضع الهياكل التحتية المناسبة لاقتصاد المعرفة بعد الاندماج فيه طبعاً.

١٠- يسمح اقتصاد المعرفة للقائمين على الاقتصاد الإسلامي بالابتكار والإبداع والتجديد المستمر والنوعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: أثر مقاصد الشريعة في الحد من آثار اقتصاد المعرفة السلبية: (عودة، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م)

إذا كان للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي مثالب حددها المتخصصون في هذا المجال، جلها يتعلق بممارسات اقتصادية غير عادلة واستغلال الأغنياء للفقراء، فإنه يمكن لمنظومة حقوق الإنسان الإسلامية المتمثلة في مقاصد الشريعة أن تتلافي ذلك كله عن طريق تحقيق مقاصد العدل والمساواة بين البشر كأصل راسخ فيها. والتفكير المقاصدي يراعي الأولويات بتقديمه الضروريات على الحاجيات، التي تتقدم بدورها على التحسينيات والكماليات.

وبناء على هذه الأولويات، فإن بعض المعايير العالمية الشكلية لقياس "التقدم" نحو الاقتصاد المعرفي والتي أصدرها واعتمدها البنك الدولي لا بد أن تؤخر في سلم الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي الإسلامي، مع التركيز على الكيف في التفكير، وتقديمه على كم المعلومات المجردة، وكذا التركيز على الشركات العملاقة التي تنتج سلعاً استهلاكية تحسينية غير ضرورية ولا حاجية، وتصنع تطبيقات تقنية حديثة معقدة ذات تكلفة مرتفعة. وبذا، يمكن للتفكير المقاصدي أن يرتب أولويات السياسات التنموية على نحو أكثر إنسانية وعدلاً.

كذلك عدم ربط معدل الابتكار بالكم المدون في مكتب الاختراعات أو مكتب حقوق الملكية، ربطه بمقياس يحدد أهمية المخترعات وجودتها دون أن يقتصر ذلك على الكم فقط.

كما ينبغي تقسيم المعايير العالمية لقياس التقدم نحو الاقتصاد المعرفي إلى مستويات عدة؛ لكل من : الضروريات، والحاجيات، والكماليات، ومنح المستوى الأهم عناية وتركيزاً أكثر من أقله أهمية في حساب المعدلات. كما ينبغي تقديم الكيف على الكم في هذه المعايير، وربطه بمصالح الأمة العليا وضروراتها الملحة. وبذا، يمكن لمقاصد الشريعة – العامة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخاصة، والكلية، والجزئية– أن تسهم (على الصعيد التنظيري الفلسفي والعملي والتطبيقي) في ولوج المسلمين عصر الاقتصاد المعرفي بفاعلية وإيجابية. كما يمكن للفهم الحسن والتطبيق الواعي لمقاصد حفظ العقل، وحفظ المال، والعدل، والحرية، أن يسهم في إحداث التوازن المطلوب بين حقوق الأغنياء والفقراء، ووضع سياسات التنمية الاقتصادية على مسارها الصحيح، وإضفاء التعددية وروح التعايش على نظام العولمة والاقتصاد المعرفي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- **دراسة شحروري (٢٠٠٥) بعنوان:**

اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور اسلامي:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية أخلاقيات العمل من منظور إسلامي في ظل اقتصاد المعرفة وركزت الدراسة على أخلاقيات المعرفة بين الإدارة الحديثة والتشريع الإسلامي وتجلية أخلاق الأعمال في الفكر والفقه الإسلامي.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أن الربط بين المعرفة والأخلاق هو من أهم مقاصد أسلمة المعرفة ولابد من التأكيد أيضاً على أن للشريعة الإسلامية إطارين يحيطان بها ويميزانها عن سائر التشريعات: أحدهما أنها شريعة دينية تربط أصل التشريع بالوحى وترتب الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة على فعل المكلفين والثاني: أنها شريعة أخلاقية فلا مكان لأي مفردة تتعارض مع الأخلاق والقيم الفاضلة في الشريعة الإسلامية وبهذين الإطارين تكتسب المعرفة المنبثقة عن الشريعة الإسلامية احترامها وخلودها.

- **دراسة منصوري وخليفي (٢٠٠٦) بعنوان: اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحولات البلدان العربية تجاه اقتصاد المعرفة، وقامت الدراسة على فرضية مؤداها أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والتحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والخامات إلى اقتصاد قائم على المعارف يتطلب وجود بيئة معرفية يتم من خلالها نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم النوعي والجيد والبحث والتطوير كلها مقومات أساسية لبناء اقتصاد المعرفة، وأن ما تحوزه البلدان العربية حالياً من هذه المقومات لا يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وولوجه من باب المعرفة، فضعف البنية التحتية لتقانات الاتصال والمعلومات والفقر الرقمي وتردي نوعية التعليم المتاح ، وضآلة الإنتاج العلمي، وغياب الابتكار كلها عوامل تحد من فرص اندماج الاقتصاديات العربية في اقتصاد المعرفة، هذا مع وجود مبادرات وجهود في بعض البلدان العربية لزيادة الوعي التكنولوجي ونشر الثقافة المعلوماتية، بقصد تقليص الفجوة الرقمية ودخول الفضاء المعرفي.

- **دراسة الزرقا (٢٠٠٨) بعنوان:**

ثنائية مصادر المعرفة فى علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استفادة كل من الاقتصاديين والشرعيين من ثنائية مصادر المعرفة فى الاقتصاد الإسلامي وتعلم كل فريق من الآخر وخلصت الدراسة إلى أن علم الاقتصاد الإسلامي يقوم على ركزتين هما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وفقهها. ولهذه الثنائية عدة نتائج، منها أن نقص المعرفة بالشريعة أو بالاقتصاد يؤدي لأخطاء، وأن ذلك النقص هو أهم عقبة أمام تقدم هذا العلم. ويجب أن يدرس علم الاقتصاد الإسلامي فى إطار الشريعة جميع المعارف والسلوك البشرى والسياسات الاقتصادية؟ حتى ما كان منها مخالفاً للشريعة، ويكون ذلك بدراسة كل قضية اقتصادية من جهة اتصالها بعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي، ودراسة كل عنصر من النظام من جهة ما يثيره من قضايا اقتصادية تحليلية أو تطبيقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة الفارس (٢٠٠٨) بعنوان:**

الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية:

هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي ونظرية المعرفة الإســـلامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين وأكدت الدراسة على أهمية البعد المعرفي فى معالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن أي مشروع حضاري بعناصره الاقتصادية وغير الاقتصادية يهدف إلى بناء واقع جيد يحرر فيه الإنسان العربي من أســـر التخلف والتبعية والتجزئة والسكون الحضاري لابد أن يحقق بناءً نظرياً متكاملاً يخطط آليات الانتقال؟ ويعيّن القوى الفاعلة في حركة الحضـــارة بصـــورة عقلانية علمية إســـلامية مفصلة.

- **دراســـة الحمدان (٢٠٠٩) بعنوان: المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة وملامحه الأساسية في ســـورية وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التطبيقات المعرفية في سورية ما تزال تجرى في سلسلة القيمة في بعض الشركات مع أن سورية تمتلك كثيراً من الخصائص كالموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، والنخب العلمية والأطر القيادية، والطاقات البديلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراســـة الحيالي (٢٠١٠) بعنوان: محددات اقتصـــاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي:**

هدفت الدراســة إلى تشخيص محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وقياسها كمياً وبيان مدى اسهام هذه المحددات في تحويل تلكم الاقتصادات إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة، وأسفرت نتائج تحليل القياس الاقتصادي التطبيقي أن نظام الحوافز الاقتصـــادية، تقنية المعلومات والاتصالات يحددان وبمعنوية عالية نحو (٩٩%) من التغيرات الحاصـــلة في دليل اقتصـــاد المعرفة للدول الخليجية العربية لعام ٢٠٠٩، لذا يجب على هذه الدول بلورة وعي اقتصـــادي وعلمي لاســـتيعاب تقنية المعلومات والاتصـــالات وتوطيدها، واســـتنباط ســـياسات تنبع من الواقع على طريق الاكتفاء الذاتي التقني بما يحقق توطيد التقنية بدلاً من استيرادها والاحتكام إلى معايير الجدوى الاقتصادية، من دون توقف عند آخر حلقات التقنية المتمثلة بالاستهلاك التي يعدها المنطق الاقتصادي هدراً مالياً لا طائل له.

- **دراسة ياسين (٢٠١٠) بعنون: إدارة المعرفة ورأس المال الفكري رؤية إسلامية:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري معمق لإدارة المعرفة ورأس المال الفكري إنطلاقاً من رؤية إسلامية. وإلى إعادة قراءة العلاقة التكوينية المتعاضدة ما بين إدارة المعرفة ورأس المال الفكري من خلال النظر في الفكر الإســـلامي وتوظيف هذا الفكر في تصـــميم وتطبيق برامج التنميـــة وتطوير رأس المـــال الفكري ودراســـة أهم التحـــديات التي تواجه مشروعات إدارة رأس المال الفكري في المنظمات العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أنه توجد حاجة ملحة إلى تبيئه برامج ومشروعات إدارة المعرفة ورأس المال الفكري في البيئة العربية وفى ضـــوء المزاوجة الولودة المبدعة لفكرنا ومنهجنا العربي الإسلامي ومعطيات التجارب الفريدة والناجحة في مجال إدارة المعرفة.

- **دراســة الرهيمي (٢٠١١) بعنوان: الاقتصــاد المعرفي أســاســي التنمية الاقتصــادية والاجتماعية في الدول العربية:**

هدفت الدراســة إلى تحديد المعوقات والصــعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الإنتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً، كما هدفت إلى تحديد التصــورات التي يمكن أن تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصــاديات لم تصل بعد إلى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة وأكدت الدراســة على أن المحدد للقوة الاقتصــادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومة والمعرفة المطلوبة لابتكار المســتحدثات ولجعل الإنتاج أكثر فاعلية، وأوضــحت الدراســة أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من ٥% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي أقل من ٣% لنفس الفترة، لذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات.

وخلصــت الدراســة غلى أن المعرفة بالنســبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشــاملة مســألة حاسمة، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأدوات الأساسية لتحقيق التقدم المؤســس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة بنجلاداولا (٢٠١١) بعنوان: تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر:**

هدفت الدراســـة إلى استكشاف ما إذا كانت قطر وهي دولة تعتمد على عائدات النفط والغاز يمكنها الابتكار والتنويع والوصـــول في النهاية إلى هدفها المتمثل في خلق اقتصاد قائم على المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل نجاح الالتزام لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، يجـــب على الحكومـــة القطرية بناء قطاع خاص حيوي وفعال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأســـيس على التطورات المســـتمرة في البنية التحتية وخلق نظام ابتكار إيكولوجي لتعزيز البحوث ودعم وتمويل المجازفة والمشـــاريع التجارية، وينبغي منح جوائز للمشاريع التجارية والابتكارات وينبغي لجهاز قطر للمشـــاريع الصغيرة والمتوسطة تقديم حوافز مالية لصناديق الأســـهم وكيانات رأس المال المغامر في قطر للاســـتثمار فيها وتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **دراســـة محمد (٢٠١١) بعنوان: الاقتصـــاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا:**

هدفت الدراســـة إلى التعرف على أهمية العنصر البشري في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة في ماليزيا وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية العناصر البشرية هي السبيل الوحيد والأهم للانتقال إلى اقتصـــاد المعرفة ذلك أن العنصر البشري هو مصدر التجديد والإبداع والتطوير وهو ما حدث في ماليزيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة يعقوب (٢٠١١) بعنوان: التصور الإسلامي للعلم وأثره فى إدارة المعرفة:**

تُعد هذه الدراســـة محاولة لمعالجة قضـــية التصور الإسلامي للعلم بالرجوع إلى تلك النصوص الإسلامية المعبرة لها بالتحليل والتنظير من أجل الوصول إلى ضبط أثر هذا النوع من التصـــور في تشكيل نوعية الإدارة للمعرفة، وهي تلك النظرية الأصولية التي تحقق النمو والتقدم في كثير من مجالات الحياة الفردية والاجتماعية والتنظيمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام لأمراء فيه، يدعو إلى العلم والتقدم الذى تستفيد منه الحضارة الإنسانية، وما كانت البشرية لتصل إلى ما وصلت إليه لولا إنتاج العقل المبني على العم والإدراك المعرفي، والعقل لابد أن يدعم بالعم والمعرفة ليعرف ما يجب أن يقوم بها من تحليل وإصـــدار قرار، وعملية تحليل المعلومات واستنباط القرارات تحتاج إلى مهارة إدارية حكيمة للعلم والمعرفة، وهي تلك المهارة المنبثقة من التصورات الواضحة فيهما؟ المتفاعلة مع الوظائف العملية لهما والأهداف الصالحة في ممارسة العلم والمعرفة وهي المهارة القادرة من توحيد كل العلوم والمعارف في نســـق متلاصقة الروابط ومتلائمة العناصر الكونية والفطرية التي فطر الله البشـــرية عليها، ومن خلال هذه النســـق؟ أصـــبحت تلك العلوم والمعارف قابلة للتخزين، وتجهيزاً لاستخدام حسب احتياجات حركة العمل والإنتاج.

- **دراسة أبو الشامات (٢٠١٢) بعنوان: اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية:**

هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على اقتصـــاد المعرفة من حيث نشـــأته ومفهومه وخصـــائصـــه ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحوه لأنه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية، وركزت الدراسة على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية لا تزال تستهلك وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

- **دراسة الرحبي (٢٠١٢) بعنوان: اقتصاد المعرفة البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة شاملة:**

هدفت الدراسة إلى استكشاف أدبيات الاقتصاد القائم على المعرفة وأهميته بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص باعتباره البديل الممكن للتنمية الاقتصادية المستدامة وتوصلت الدراسة إلى أن الانتقال الناجح إلى الاقتصاد القائم على المعرفة عادة ما ينطوي على إجراءات بعيدة الأمد مثل القيام باستثمارات طويلة الأجل في مجال تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتوصلت الدراسة أيضاً إلا أن التجارب الدولية تشير إلى أن العولمة وتنمية اقتصاد المعرفة قد رافقتهما زيادة في التفاوت في الدخل في معظم أنحاء العالم.

- **دراسة البوعلي (٢٠١٣) بعنوان: واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على أهم تطبيقات اقتصـــاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى فاعلية مؤشرات المحتوى الرقمي في دول المجلس.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أنه على الرغم من أهمية اقتصـــاد المعرفة في زيادة الإنتاجية وتحســـين تطوير بعض القطـــاعات وزيادة قدرة القطاعات على المنافســـة وتوفير مهن جديدة وتطوير الخدمات العامة إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تســـتفد بأي من هذه المميزات بشـــكل كبير مقارنة مع بعض الدول.
- ووفقاً لمؤشـــرات المحتوى الرقمي وهي الجاهزية والكثافة والنتيجة وتشـــير جاهزية دول المجلس إلى وجود متوســـط أمية يبلغ ١٨,٧% من مجموع ســـكان دول المجلس وأغلبية خريجي الكليات هم من الاختصـــاصـــات الإنســـانية بنســـبة ٩٠% من مجموع خريجي الجامعات، كما أن الإنفاق على التعليم نســـبته منخفضـــة تبلغ ١,١% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، أما من جانب الكثافة فقد ســـجلت دول المجلس ارتفاعاً في نســـبة عدد المشتركين بالأنترنت وعدد المستخدمين، كذلك في عدد الحواسيب الشخصية التي تجاوزت في بعضها المتوسط العالمي ولا تزال مساهمة ناتج اقتصاد المعرفة قليلة في دول المجلس بالرغم من الجهود الكبيرة في هذا الجانب مقارنة بدول العالم المتقدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة السالمي (٢٠١٣) بعنوان: أثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي:**

هدفت هذه الدراســـة إلى توضيح مختلف آثار اقتصاد المعرفة، كنمط تكنو– اقتصادي جديد قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت، وعلى مختلف نشاطات وتطبيقات الاقتصـــاد الإسلامي. ولقد بينت هذه الدراسة أن تأثيرات اقتصاد المعرفة لم تقتصر على تطوير طرق جديدة وســـريعة جداً للبحث الإلكتروني عبر محركات بحث، تعتبر بمثابة فهارس أو بوابات يستعملها جميع مستخدمي الانترنت internet، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصـــاد الاقتصاد الإسلامي فى كل وقت ولأي شخص، بل توسعت إلى الاستفادة من بقية آليـــات وقنوات هذا النمط الاقتصـــادي المعرفي الجديد، على غرار الانترانات internanet والإكسترانات Extranet التى تربط البنوك وشركات التأمين الإسلامية فيما بينها.

وخلصـــت الدراســـة إلى أنه يجب على القائمين على النموذج الاقتصادي الإسلامي؟ الاســـتفادة القصوى من الآثار الإيجابية الكثير لاقتصاد المعرفة، كنمط تكنو– اقتصادي جديد على مختلف تطبيقات الاقتصاد الإسلامي، فقد فتحت الثورة الإلكترونية باباً علمياً عالمياً واسعاً أمام الجميع للتكيف مع هذا التطور التكنولوجي المتســـارع في ظل عولمة معلوماتية لا عذر فيها أبداً لمن لا يســـعى إلى تذويل النموذج الاقتصادي الإسلامي عبر أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراســـة أحمد (٢٠١٤) بعنوان: الاقتصـــاد والمعرفة والتمويل الإســـلامي من منظور اقتصادي مؤسساتي جديد:**

ركزت الدراســة على وضــع المعرفة في العالم الإســلامي أو دورها في الاقتصاد، وآثارها على التمويل الإســلامي، كما وضــحت الإطار الاقتصادي المؤسساتي الجديد، الذى يعتمد على تعدد المعارف بما يؤدي إلى تطور الهياكل الاقتصــادية وتغيرها بمرور الزمن، وضــمن هذا الإطار المقترح، يتم دراســة الهياكل الاقتصادية على أربعة مستويات: الثقافي، والمؤســساتي، والمنظماتي والمعاملات بينما تجسد الثقافة مجموعة معارف مجتمعات مختلفة، وتحدد طبيعة ونمو المعرفة أنواع المؤسسات، والمنظمات، أو المعاملات في الاقتصاد.

وخلصت الدراسة إلى أن سبب فشل أسلمه الاقتصادات بعدم وجود المعرفة الإسلامية الأســاســية اللازمة لإنتاج المؤسسات والمنظمات الاقتصادية المتخصصة، كذلك أدى جمود الدراســات البحثية في مجال التمويل الإســلامي إلى مشــاكل في تطبيق الهياكل المالية التي تختص بالقيم الإســلامية، وأن أسلمه الاقتصادات بدون توفير القاعدة المعرفية اللازمة والبنية الاقتصــادية الملائمة، أدى إلى اعتماد أســلوب التكيف الهامشــي، وأن إقامة هيكل اقتصادي إسلامي عام ونظام مالي إسلامي حقيقي يتطلب إعادة توجيه الثقافة نحو خلق معرفي إسلامي جديد يستطيع بناء المؤسسات والمنظمات والمعاملات الملائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراســة علة (٢٠١٣) بعنوان: الاقتصــاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجًا:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد المعرفي في الاقطار العربية، بالتركيز على حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كنموذج يعبر بصــورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة)

وخلصــت الدراســة إلى أنه من أجل الارتقاء والانتقال باقتصاديات الأقطار العربية عموماً ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصــوصــاً من الاقتصاديات الريعية نحو اقتصــاديات المعرفة لابد من وضــع خطط متناســقة للبنية التحتية العربية، وذلك فيما يتعلق بشــبكات الاتصــال، والاعتماد على تكنولوجيا مســتقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشــغيل والصــيانة العربية المتبادلة، وأن تتسم بطابع المؤسسية مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشــبكي وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.

- **دراســة الحاج (٢٠١٥) بعنوان: جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية:**

هدفت الدراســة إلى رصــد وتحليل قطاع الاتصــال وتكنولوجيا المعلومات ومدى جاهزيته لاقتصــاد المعرفة والتعرف على أدبيات الاقتصــاد القائم على المعرفة وبيان أهميته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن قطاع الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً جاهزاً ومهيئاً للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ كذلك هناك تطور في مجال العمل عن بعد، والربح من الانترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

- **دراســـة سلطان (٢٠١٦) بعنوان: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو المعرفي:**

هدفت هذه الدراســـة إلى إبراز أهمية دور تكنولوجيا الإعلام والاتصـــال في تحقيق وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى أن الاندماج في اقتصاد المعرفة يتطلب من الدول العربية تهيئة البنيـــة التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصـــال والاســـتثمار في المعرفة من أجل تمكين نمو الاقتصـــاد المعرفي في الدول العربية بالإضافة إلى ذلك يجب إنشاء بيئة مناسبة للابتكار من خلال تعزيز الروابط بين المتطلبات الاقتصادية وجانب التعليم والبحث والتطوير لضمان خلق بيئة اقتصـــادية تمكينية قادرة على إدارة عملية الابتكار وخلق المعرفة وتبادل واستخدام رأس المال المعرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراســة محمد (٢٠١٦) بعنوان: مؤشــرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجيتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة:**

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مؤشرات ومبادرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة المختلفة، بالإضــافة إلى بيان دور المكتبات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، والتعرف على وضــع مصــر ضــمن منظومة الاقتصاديات القائمة على المعرفة بناءً على مؤشرات البنك الدولي، والتعرف على استراتيجيات مصر في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة بالإضــافة إلى الأسلوب المقارن لمقارنة تلك المؤشرات لبيان أوجه الشبه والاختلاف بين تلك المؤشرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن خطط استراتيجيات مصر لم تولي أي اهتمام بجوهر اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج وتوزيع واســتخدام المعرفة والمعلومات لتحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة وحصاد مردود إنتاج المعرفة وخدماتها وأوصت الدراسة بضرورة عمل الحكومة في رســم ســياستها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والتنموية على تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

- **دراسة أمباركة (٢٠١٧) بعنوان: دور اقتصاد المعرفة في تنافسية الاقتصاد الجزائري:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اقتصاد المعرفة وأهم المعوقات التي تواجهه في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصـــلت الدراسة من خلال تحليل واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، أنه بالرغم من جهود الحكومة في ســـبيل تسهيل توجهها نحو اقتصاد المعرفة إلا أن ذلك لم يكن بـــالقدر الكافي، مما جعلها تبقى دائماً في تبعية لقطاع المحروقات ولم تســـتفد من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة وتوظيفها بالشكل الأمثل من أجل بناء اقتصاد المعرفة بما يضمن لها تحسين تنافسيتها.

– دراسة ياسين وغالب (بدون تاريخ) بعنوان: إدارة المعرفة من منظور إسلامي:

هدفت هذه الدراســـة إلى مناقشة إشكاليات إدارة المعرفة وتقديم فهم جديد للمعرفة من منظور عربي إســـلامي – وســـعت الدراسة إلى إعادة قراءة مفهوم إدارة المعرفة من خلال النظر في الفكر الإســـــلامي تمـــامـــاً مثلما حاول ونجح بعض رواد إدارة المعرفة من أمثال (Nonaka & Takushi) تقـــديم منظورهم للمعرفة من خلال قراءتهم الذكية للثقافة اليابانية والممارســـة التنظيمية للشـــركات اليابانية المنتجة للمعرفة، وحاولت الدراسة تحليل المنظور العربي الإســـلامي من خلال الحفر المعرفي للعلاقة ما بين نظرية المعرفة في الإسلام وأدب إدارة المعرفة المعاصر.

وخلصـــت الدراســـة إلى أن ما ينقص منظمات الأعمال العربية هو غياب الممارسة الإدارية القائمة على أســـاس فهم إســـلامي عميق للمعرفة وإداراتها ولبرامج إدارة المعرفة، بالإضـــافة إلى وجود محددات تمنع عملية تكوين المعرفة ناهيك عن ابتكارها وتطبيقها بسبب عوامل كثيرة منها حضور الثقافة التنظيمية القائمة على الهيمنة وتعزيز بيئة السلطة والتسلسل الهرمي وعلامات التبعية، وفي ظل غياب فضـــاء المشـــاركة بالمعرفة تكون فرص تكوين المعرفة الجديدة وابتكار معرفة جديدة ظاهرة نادرة لا يمكن البناء عليها ضـــمن سياق التراكم المعرفي وتعلم المعرفة في منظمات الأعمال العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (٢٠٠٤) Spellman and Powell بعنوان:**

The Knowledge Economy .

هدفت هذه الدراســة إلى التعرف على أهمية اقتصاد المعرفة وأهمية تطبيقه وتوصلت الدراســة إلى أن الاقتصاد المبني على المعرفة والعلم سيكون الأهم خلال الفترات القادمة من حياة الشعوب، فضلاً عن أن البلدان التي تمتلك عمال المعرفة والقدرات الفنية اللازمة ستكون في مقدمة دول العالم في مؤشــرات التنمية وهو ما ســينعكس من دون شك على اقتصادياتها ورفاهية شعوبها.

- **دراسة (٢٠٠٨) Cardre بعنوان:**

The Evaluation of the Knowledge Economy

هدفت الدراســة إلى التعرف على تطور اقتصــاد المعرفة في بعض الدول وتوصلت الدراســة إلى أن دولاً كثيرة اســتطاعت أن تنتقل إلى اقتصــاد المعرفة والمعلومات بفضــل اهتمامها بتطوير التعليم والتكنولوجيا والبشر مما أي إلى حدوث تطور هام في اقتصاد المعرفة وجعله يحتل صدارة اهتمام كثير من دول العالم.

- **دراسة (٢٠١٣) Hulten بعنوان:**

Stimulating Economic Growth through Knowledge-Based investment.

هدفت الدراســة إلى بيان أهمية رأس المال القائم على المعرفة وأهمية توســيع مفهوم الابتكار والبحث العلمي والتطوير وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد المبنى على المعرفة يعتبر مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بضرورة التكيف مع التغيير سواء للقطاع الخاص أو العام في مجالات السياسات الحكومية على التعليم، والبنية التحتية وخاصة للتكنولوجيا والإصلاح الهيكلي، من أجل تحقيق النمو، وطالبت الدراسة بإثراء القطاع الخاص للاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة كأمر ضروري وجزء من عملية النمو.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

أن هذه الدراسات أخذت اتجاهين أساسيين

الاتجاه الأول: دراسات ركزت على اقتصاد المعرفة من حيث أهميته وسماته ودوره في التنمية وواقع ومحددات واتجاهات وآليات التحول نحو اقتصاد المعرفة في بعض البلدان العربية ودول الخليج وعوائق ومقومات اندماج اقتصاديات تلك البلدان في اقتصاد المعرفة.

الاتجاه الثاني: دراسات ركزت على اقتصاد المعرفة من منظور إسلامي من حيث رؤية الإسلام له وعلاقته بأخلاقيات الأعمال ونظرية المعرفة الإسلامية وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي والتصور الإسلامي لاقتصاد المعرفة وأثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي.

سوف تستفيد هذه الدراسة من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري للدراسة من خلال عرض الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة وطبيعة العلاقة بينه وبين الاقتصاد الإسلامي.

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تعتبر الدراسة الأولى – على حد علم الباحث – التي تتناول تقييم تجربة قطر في اقتصاد المعرفة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تجربة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تجربة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

٣-١ تمهيد

يتناول هذا الفصل تجربة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال دراسة الخطوات والاجراءات التي قامت بها قطر في هذا المجال واستعراض مؤشرات اقتصاد المعرفة وترتيب قطر عربياً ودولياً وفقاً لتلك المؤشرات ونتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر لعام ٢٠١٥ م، وأخيراً تقييم التجربة القطرية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

٣-٢ خطوات واجراءات دولة قطر نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة:

دولة قطر هي شبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، تحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ويمتد الساحل البحري لدولة قطر لمسافة ٥٥٠ كيلومتر مربع ويحدها من الغرب والشمال والشرق. تتميز تضاريس قطر بكونها صحراء منبسطة وتضم أراضيها عدداً من الجزر أهمها جزيرة حالول وجزيرة شراعوه والاسحاط. وتبلغ إجمالي مساحة قطر ١١٦٢٧ كيلومتر مربع.

والاقتصاد القطري هو أحد أكثر الاقتصاديات حيوية وأسرعها نمواً في العالم ، وتشير الاحصائيات إلى أن الاقتصاد القطري حقق نمواً حقيقياً قدره ٢,٦% خلال عام ٢٠١٨، ويتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠) حوالي ٢,٨% سنوياً، كما أن لدى قطر احتياطيات من النفط والغاز المثبتة والتي يمكن استخدامها خلال السنوات المائة القادمة وهو ما يجعل قطر منصة للتنمية المستدامة على المدى البعيد.(نشرة قطر في أرقام،٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت قطر نمواً اقتصادياً ملحوظاً في العقود الأخيرة وهي تعد حالياً أغني دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨ وفق تقرير مصرف قطر المركزي ١٨٠,٩ مليار ريال قطري (مصرف قطر المركزي: ٢٠١٨)

وبلغ عدد سكان قطر في ديسمبر ٢٠١٨ (٢,٦٧٤,٣٢٠) نسمة (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ٢٠١٨)

وفي سبيل تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة اتخذت دولة قطر الخطوات التالية:

٣-٢-١ إصدار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠: اعتمدت دولة قطر في سنة ٢٠٠٨م رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م

التي تشتمل غاياتها تحويل دولة قطر إلى دولة ذات اقتصاد قائم على المعرفة بوصفه الضمانة الأكثر استدامة لنتائج التنمية الوطنية في أبعادها البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأقل عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وفي هذا الإطار كان البحث والتطوير مكوناً أساسياً من مكونات استراتيجية التنمية الوطنية الأولي (٢٠١١-٢٠١٦) والثانية -٢٠٢٢) ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢-٢ بناء قطاع الأعمال في قطر:

في رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠، حددت الحكومة القطرية الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك إنشاء اقتصاد متنوع يشارك فيه القطاع الخاص، وتؤدي فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص دوراً محورياً في زيادة الابتكار وتنظيم المشاريع في قطر. ويعد الترويج للأفكار التجارية المبتكرة من خلال توفير الوصول إلى التطوير، والتدريب، والتمويل أمراً حيوياً لنمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد. بيد أن لذلك أهمية خاصة في قطر، لا سيما مع استمرار مواجهة الشركات لعقبات عند دخول السوق، تحتل قطر حالياً المرتبة الـــ ٥٠ من أصل ١٨٣ بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وذلك وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١١، بعدما كانت تحت المرتبة التاسعة والثلاثين في عام ٢٠١٠، لكن وقد أظهرت أبحاث البنك الدولي أن اقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمثل سوى ٠,٥ في المائة من إجمالي القروض المقدمة في قطر، ما يجعل من الصعب على القطاع أن ينمو ويزدهر. لا يتعدى متوسط حصة القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢ في المائة، في حين بلغت هذه النسبة في غير منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ١٣ في المائة. ولعل هذا المستوى المنخفض جداً من الإقراض المصرفي يوحي بأن هناك حاجة لإجراء تغييرات كبيرة في البنية التحتية المالية في قطر. ومن الأمثلة على هذه التغييرات التدخل المباشر لدعم سياسة الإقراض، وتحسين الشفافية، وزيادة المنافسة بين المصارف، وتحسين نظام الضمانات، ومثل هذه التغييرات من شأنها منح الأفراد والشركات إمكانية الحصول على الدعم المالي، والذي يمكن أن يساعدهم في تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع تجارية قابلة للحياة (بنجلاوالا: ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ٢٠٠٨، أُنشأ جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة رئيسية داخل وزارة الأعمال والتجارة تم إنشاؤها بهدف تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يتمثل الهدف من جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإكسابها القدرة على المنافسة والإنتاجية من خلال ثلاثة برامج رئيسية هي:

١- تقديم الحوافز المالية والدعم، بما في ذلك التدريب ودعم التطوير لأصحاب المشاريع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في كيفية ممارسة الأعمال التجارية.

٢- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المنتجات المالية، مثل التمويل، والمنح، وضمان القروض.

٣- تقديم خدمات الدعم المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير الشبكات والاتحادات الصناعية، وتبني مشاريع جديدة لمساعدتها في البدء تم "الانفصال" لتصبح أعمالاً تجارية قادرة على البقاء.

وقد خصص جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ٥٤٩ مليون دولاراً للمساعدة في تهيئة بيئة من أصحاب المشاريع الذين يتسمون بالتنويع والحيوية من أجل نمو مستقبلي واسع النطاق ومستدام.

ويمثل إنشاء مؤسسات مثل جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وصلتك وواحة العلوم والتكنولوجيا تقدماً نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وبلا شك يساعد في تفسير التحرك التصاعدي السريع لقطر على مؤشر التنافسية العالمية، وهو المقياس الرائد في قياس النمو الاقتصادي المستدام، ومن الصعب رصد وتنفيذ عملية خلق اقتصاد معرفة ناجح، نظراً بأن الابتكار يندمج في شبكة الأسواق العالمية ويتعين على الدول، لا سيما الصغير منها مثل قطر، الانتباه للتنوع في ساحة الابتكار الدولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا سيما المعارف الناشئة من الأسواق الرائدة في جميع أنحاء العالم والقيام بالمشاريع، وعمليات الشراء الأجنبية، وسياسات رأس المال البشري، والتي تربط المعرفة بالاحتياجات المحلية.

٣-٢-٣ إنشاء مؤسسة قطر:

تم إنشاء مؤسسة قطر في عام ١٩٩٥، والمدينة التعليمية في عام ٢٠٠٢ –التي تضم عدد فروع من جامعات أميركية بارزة بغية زيادة مستويات رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث العلمي كذلك إنشاء واحة العلوم والتكنولوجية وصندوق رعاية البحث العلمي التابعين للمؤسسة لتشجيع البحث والتطوير.

تعتبر العلوم والتكنولوجيا المكونات الرئيسية لاقتصاد مبنى على المعرفة، حيث تساعد هذه المواد في تعليم مهارات حل المشاكل المعرفية والمهارات التحليلية التي هي ضرورية لتلبية احتياجات الاقتصاد القطري. علاوة على ذلك، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الدورات، وخاصة تلك التي تعزز المهارات المهنية، يمكن للمدارس والجامعات تزويد الطلاب بمجموعة متنوعة من الوظائف الهامة لتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

تعد واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر أحد التطورات التعليمية والتقنية الجديدة في دولة قطر، وعلى غرار مجمع العلوم في سنغافورة، فإن واحة العلوم والتكنولوجيا هي مركز يهدف إلى جذب رجال الأعمال من المجتمع الدولي لتطوير وتسويق تكنولوجياتهم في قطر. إنها تعزز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال توفير الدعم التكنولوجي والتجاري للشركات الصغيرة، فضلاً عن الشركات الكبيرة، مثل شركة أكسون موبيل وميكروسوفت وشل. كما توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الدعم المالي لابتكارات التكنولوجيا الجديدة من خلال برامج مثل "صندوق إثبات المفهوم". فهذا البرنامج يمنح الدعم لأصحاب المشاريع، والوصول إلى الشبكات، وجمعيات لرجال الأعمال لإقامة التكنولوجيات الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢-٤ دور غرفة تجارة وصناعة قطر في دعم الاقتصاد القطري:

تعد غرفة تجارة وصناعة قطر المؤسسة الرئيسية الممثلة للقطاع الخاص في البلاد. تتألف عضويتها من مواطنين قطريين وشركات قطرية مملوكة للقطريين ومشاركة في أعمال تجارية أو صناعية أو زراعية في قطر. يتمثل دور غرفة تجارة وصناعة قطر في تنظيم وتمثيل والدفاع عن مصالح أعضائها في القطاع الخاص للمساعدة في دعم وتطوير الاقتصاد القطري. (بنجلاداولا، ٢٠١١)

٣-٢-٥ اعتماد استراتيجية قطر الوطنية للبحوث ٢٠١٢:

في عام ٢٠١٢ اعتمدت دولة قطر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث من أجل دعم مشاريع البحث والتطوير وهدفت استراتيجية قطر الوطنية للبحوث إلى ما يلي:

- تطوير قدرات الشعب القطري ومؤسسات الدولة.
- بناء اقتصاد تنافسي متنوع والمحافظة عليه.
- تنمية الجانب الصحي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان دولة قطر.
- دعم الثقافة التي تميز دولة قطر وأمان شعبها.
- المحافظة على البيئة الطبيعية والعمرانية وتطويرها.
- يتضح مما سبق أن دولة قطر اتخذت العديد من الخطوات والإجراءات الفعالة في سبيل التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣ مقارنة دولة قطر بدول مختارة في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة:

٣-٣-١ مؤشرات المقارنة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا

جدول رقم (٤)

مؤشرات المقارنة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٥

الناتج المحلي الإجمالي بالمليون

الدولة	ترتيب الدول وقتاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	النفط والغاز	الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير GERD	مؤشر التنافسية العالمي GCI	تطوير الابتكار في مؤشر التنافسية العالمي GCI	البنية التحتية للمعلومات العالمية GII	مخرجات الابتكار في البنية التحتية للمعلومات العالمية GII	معاهدة التعاون بشأن البراءات PCT بالملايين	المنشورات
تايبيه الصينية	n.a	لا	٣	١٤	١٣	n.a	n.a	n.a	١٢٥١,٩
سنغافورة	٧	لا	٢,٢	٢	١١	٧	٣٠	١٧١,٦	٢٨٥٦,٧
النرويج	١٣	نعم	١,٧١	١١	١٦	٢٠	٢٥	١٤٦,٨	٣٢٦٨,٥
لوكسمبورغ	٩	لا	١,٥	١٩	١٨	٩	٢	٧٨٤	٢٦٣٤
الإمارات	١٠	نعم	٠,٧	١٢	٢١	٤٧	٩٩	١٧,٨	٩٠,٩
قطر	١	نعم	٠,٥١	١٦	١٥	٥٠	٦٢	٧,٢	٨٨٦,٤
الكويت	٤	نعم	٠,٢	٤٠	٩٥	٧٧	٧٠	١,١	٣٤١,١
عمان	٤٢	نعم	٠,٢٥	٤٦	٥٨	٦٩	٦٨	.	٢٠٢
السعودية	١٨	نعم	٠,٢٥	٢٤	٢٢	٤٣	٤٤	١٤,٦	٥٥١,٥

المصدر : (OECD ، ٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول ما يلي:

- أن اقتصاديات الدول الأكثر تنوعاً مثل تايبيه الصينية ولوكسبمورغ والنرويج وسنغافورة من أعلى الدول في الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بالنسبة إلى ناتجها المحلي.
- يعد الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) عالياً في دولة قطر حيث تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الجدول أعلاه بنسبة إنفاق ٠,٥١% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الإنفاق هيكل الاقتصاد القطري الذي يتمتع بوجود صناعات كبيرة مرتكزة على الموارد والاستثمارات المشتركة مع الشركات العالمية الكبرى. كما أن الشركات الأم المشاركة في الاستثمارات مع الجانب القطري تقوم بإجراء البحث والتطوير في مراكزها الرئيسة في بلدانها. إن هذا الدور القوى للمشاريع الاستثمارية المشتركة موجود أيضاً في الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ولوكسمبورغ وسنغافورة.

وتظهر نتائج الجدول المكانة الجيدة لدولة قطر في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) أما مؤشر الابتكار العالمي (GII) الأكثر دقة، فيضع دولة قطر في المراكز المتقدمة عربياً بحيث تأتي قبل دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وبعد المملكة العربية السعودية. وهذا ينعكس على الارتفاع في طلبات براءة الاختراع خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تفوق دولة قطر على الدول المجاورة بالنسبة لمخرجات الإنتاج العلمي مقارنة بعدد السكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٢ نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر لعام ٢٠١٥م:

تم تنفيذ مسح البحث والتطوير في دولة قطر لعام ٢٠١٥م في إطار التعاون بين وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (قطاع البحوث والتطوير) وهذا التقرير الثاني من نوعه بعد تقرير عام ٢٠١٢. وقد شارك في المسح جهات بحثية تنتمي إلى ثلاثة قطاعات بحثية هي: قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع التعليم العالي، ويشمل التقرير الفصول التالية: (١) مقارنة دولة قطر بدول مختارة في مجال البحث والتطوير، (٢) الانفاق على البحث والتطوير وأنواعه ومصادر تمويله (٣) القوى العاملة في مجال البحث والتطوير التجريبي.

وفصل المسح في النفقات الرأسمالية لتشمل البرمجيات بشكل منفصل في سنة ٢٠١٥، كما تناول المسح القوة العاملة من حيث مستواها العلمي ودورها الوظيفي وتوزيعها حسب الجنسية والنوع. وتطرق المسح كذلك إلى المعادلين بوقت كامل، ومقارنتهم بواقع البحث والتطوير في سنة ٢٠١٢. كما شمل المسح المخرجات البحثية للمؤسسات المشاركة فيه. ومن أهم النتائج التي توصل إليها المسح ما يلي:

١- زيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير من ٣,٠٢٨ في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧٢٠ شخصاً في عام ٢٠١٥ أي بنسبة ٥٥,٤%، وارتفاع نسبة الباحثين من إجمالي العاملين في البحث والتطوير إلى ٦٠%بدل ٥٧% في سنة ٢٠١٢.

٢- ارتفاع حصة القطريين من إجمالي العاملين في البحث والتطوير في ٢٠١٥ إلى نسبة ١٩,٦ مقابل ١٣% في سنة ٢٠١٢.

٣- تغطي المصادر الوطنية نفقات تمويل البحث والتطوير في دولة قطر ٩٨,١٤% في سنة ٢٠١٥ وتراجع نسبة التمويل الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- زيادة عدد الجهات المشاركة في المسح في عام ٢٠١٥ مما أدي إلى شمولية البيانات وتحسين نوعيتها بفضل البناء على الخبرة المكتسبة من إجراء مسح ٢٠١٢.

٥- أنتجت مؤسسات التعليم العالي التي شاركت في هذا البحث ١٩٨٠ منتجا بحثيا ما بين مقال محكم (٨٨,٥%)، وملخصات سياسات وكتب وتقارير للعملاء ١١,٥%.

٦- انخفاض الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير ما بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ من (٣,٢٥٤,٨٢٦,١٨٣) إلى (٣,٠٥٤,٥٢٦,٨٢٥) (ريال قطري) بنسبة قدرها ٦,٢%.

٧- بلغ حجم الانفاق المحلي على البحث والتطوير في قطر ٠,٥١% من الناتج المحلي الإجمالي محتلة المرتبة السادسة بين دول المقارنة التسع والمرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون الخمس المقارنة، وكانت تايبيه الصينية متصدرة القائمة بنسبة ٣%.

٨- التناغم بين حجم الانفاق المحلي على البحث والتطوير في قطر مع المكانة الجيدة لدولة قطر حسب مؤشري التنافسية العالمية (GCI) ومؤشر الابتكار العالمي (GII).

٩- ارتفاع الانفاق على البحث الأساسي بنسبة ١١,١%، والبحوث التطبيقية بنسبة ١٤,٣% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٢.

١٠- ارتفع الانفاق على الأراضي والمباني والمنشآت الأخرى بنسبة ١٣٥,٣%، وارتفعت تكلفة القوى العاملة بنسبة ١٢,٤% عام ٢٠١٥ مقارنة بما عليه الحال عام ٢٠١٢.

١١- في عام ٢٠١٥ تتصدر الحكومة في قطر مصادر تمويل نشاطات البحث والتطوير بنسبة ٢٧%، تليها المؤسسات البحثية بنسبة ٢٢,٦% مقابل ٢٨,٥٤% للمصادر الوطنية الأخرى بما فيها قطاع الأعمال المحلي الذي لا تتعدي مشاركته نسبة ٠,٦٢%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- في حسب مجال البحث فقد ارتفع الانفاق على العلوم الإنسانية بنسبة ٨٦,١%، والانفاق على الهندسة والتكنولوجيا بنسبة ٣٨,٢% وعلى العلوم الإنسانية بنسبة ٢٦,٥% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٢.

١٣- حسب تصنيف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تضاعف الانفاق على "النقل والاتصال والبنى التحتية الأخرى بنسبة ٤٧٧,٤%، وعلى "النظم والهياكل والعمليات السياسية الاجتماعية" بنسبة ١٠٤,٥%، وعلى الطاقة بنسبة ٨٣,٥%، والثقافة والتربية والدين ووسائل الإعلام، بنسبة ٢٥,٢% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٢.

١٤- حاز القطريون أكثر ارتفاع للباحثين على مستوى القطاعات ٢٢,٨% في القطاع الحكومي وأكثر ارتفاع لموظفي الدعم كان ٥٣,٥% في قطاع التعليم العالي عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٢.

١٥- ارتفع عدد حملة الدكتوراه بنسبة ١٣,٣% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٢، وكان الارتفاع أهم بالنسبة لغير القطريين منه للقطريين بالنسبة للموظفين والمعادل بوقت كامل حسب القطاع والمهنة ومجال العلوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٣ تقييم دولة قطر وفقاً لمؤشرات البنك الدولي لاقتصاد المعرفة:

أولاً: ترتيب دولة قطر في التحول إلى اقتصاد المعرفة على مستوى الوطن العربي والعالم:

يوضح الجدول رقم (٥) احتلال قطر المركز الخامس عربياً والرابع والخمسين عالمياً وفقاً لمؤشر اقتصاد المعرفة ويعود ذلك بسبب الاستقرار الأمني والاقتصادي فيها كما يظهر أن دولة قطر لا زالت تواجه العديد من التحديات للتحول إلى اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (٥)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة ٢٠١٣

الدولة	مؤشر اقتصاد المعرفة	الترتيب العالمي	الترتيب عربياً
الإمارات العربية المتحدة	٦,٩٤	٤٢	١
البحرين	٦,٧	٤٣	٢
عمان	٦,١٤	٤٧	٣
السعودية	٥,٩٦	٥٠	٤
قطر	٥,٨٤	٥٤	٥
الكويت	٥,٣٣	٦٤	٦
الأردن	٤,٩٥	٧٥	٧
تونس	٤,٥٦	٨٠	٨
لبنان	٤,٥٦	٨١	٩

المصدر: Orient planet PR & Marketing communications & MADAR Research and Development, ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ترتيب دولة قطر وفق مؤشر الحفز الاقتصادي والمؤسسي:

يرتكز اقتصاد المعرفة على وجود بيئة منظمة تضمن للفرد حقوقه مما يحفزه على العمل والتطوير ويحسن الإنتاجية كونه يزيد من الشعور بالاستقرار بالعمل، وهذا المجال يقيس متوسط كل من (حقوق الملكية الفكرية – كفاءة القانون – قوة حماية المستثمر – السلوك الأخلاقي للشركات وغيرها) فقد تم اختياره لقياس ركيزة وجود "نظام اقتصادي مؤسسي" وتم التفصيل في (حقوق الملكية الفكرية – الحقوق القانونية) كما يظهر في الجدول رقم (٦) وتم إضافة "بيئة الاقتصاد الكلي" لمعرفة مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في التوجه نحو اقتصاد المعرفة حيث أنه يقيس متوسط (الناتج المحلي الإجمالي وحجم الادخار والدين العام وجودة التنظيم وغيرها)، يتضح من الجدول السابق أن دولة قطر في المركز الرابع عالمياً والأول عربياً في عامي (٢٠١١)، (٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

نظام الحفز الاقتصادي والمؤسسي

الدولة	الترتيب عربياً	المؤسسات				حقوق الملكية الفكرية				الحقوق القانونية				بيئة الاقتصاد الكلي			
		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م	
		الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)
قطر	١	٤	٥,٧٧	٤	٥,٩٠	٢٢	٥,٥	٧	٦,٠	٩٩	٤	١١٣	٣	٢	٦,٦٦	٢	٦,٧٤
الإمارات	٢	١٢	٥,٥٠	٧	٥,٦٩	٣٣	٥,٢	٣٢	٥,٥	٩٩	٤	٩٦	٤	٧	٦,٤١	٣	٦,٦٣
عمان	٣	١٧	٥,٢٩	٢٤	٥,٠٦	٢٤	٥,٥	٣٠	٥,٢	٩٩	٤	٩٦	٤	٥	٦,٥٦	٦	٦,٥٦
السعودية	٤	١٥	٥,٣٥	٢٥	٤,٤٩	٢٠	٥,٦	٣٢	٥,١	٨٩	٥	٩٣	٥	٦	٦,٥٥	٤	٦,٦٧
البحرين	٥	٢١	٥,١٣	٢٩	٤,٧٠	١٩	٥,٧	٢٩	٥,٢	٩٩	٤	١١٣	٣	٢٩	٥,٥٠	٤٧	٥,١٩
الأردن	٦	٤٢	٤,٥٠	٣٧	٤,٤٨	٣٠	٥,٣	٣٤	٥,١	٩٩	٤	١٣٧	٢	١١٢	٣,٩٤	١٣١	٣,٤٥
الكويت	٧	٥١	٤,٢٠	٥٥	٤,٠٢	٣٨	٥,١	٥١	٤,٤	٩٩	٤	١١٣	٣	٤	٦,٥٨	٣	٦,٧٣

المصدر: The World Bank forum, ٢٠١٣, ٢٠١٤

أما بالنسبة للحقوق القانونية احتلت قطر المركز التاسع والتسعون عالمياً في عام ٢٠١١ وهو مركز متأخر وازداد تأخراً عام ٢٠١٣ حيث انخفض مستواها إلى الترتيب الثالث عشر بعد المائة.

وفي "حقوق الملكية الفكرية الثاني والعشرين عام (٢٠١١) عالمياً حققت تقدماً في عام ٢٠١٣ حيث تقدم ترتيبها عالمياً إلى المركز السابع محافظة على تصدرها المركز الأول عربياً. أما بالنسبة لاقتصاد الكلي تبؤت قطر مركز الصدارة عربياً عالمياً خلال عامي المقارنة مما يعني أن دولة قطر قطعت شوطاً لا بأس به في التحول إلى اقتصاد المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: ترتيب دولة قطر وفق مؤشر التعليم والتدريب:

يعد التعليم والتدريب نشاط أساسي في تنمية المجتمع كما أنه شرط للقدرة على المنافسة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد المعرفة ، فالتدريب المستمر والتأهيل الجيد والجودة في التعليم العالي يوجد أفراد مهرة وهذا المؤشر يحسب متوسط (الالتحاق بالتعليم الثانوي – الالتحاق بالتعليم العالي – جودة تعليم الرياضيات والعلوم – الوصول إلى الانترنت في المدارس – توفر خدمة البحوث والتدريب– مدى تدريب الموظفين) وتم التفصيل في: "الالتحاق بالتعاليم الثانوي – الالتحاق بالتعليم العالي – توفر خدمة البحوث والتدريب" يظهر الجدول رقم (٧) احتلال قطر المركز الثاني عربياً بعد دولة الإمارات وفق هذا المؤشر في كل معدلاته في حين احتلت المركز (٣٣) عالمياً عام (٢٠١١) تقهقر إلى المركز (٣٨) عالمياً عام ٢٠١٣ حسب المعدل العام للتعليم العالي والتدريب أما بخصوص الالتحاق بالتعليم الثانوي قفزت قطر من المركز (٥٩) إلى المركز التاسع عالمياً خلال عامي (٢٠١١) و (٢٠١٣) على الترتيب. وفيما يخص معدل الالتحاق بالتعليم العالي يظهر وجود قطر في مركز متأخر عالمياً (١١٣) عام ٢٠١١، وحدث تقدم طفيف نسبياً إلى المركز (١٠٠) عام ٢٠١٣.

وفيما يخص مؤشر توفر خدمة البحوث والتدريب احتلت قطر مراكز جيدة المركز (٢٥) عام ٢٠١١، والمركز (١٩) عام ٢٠١٣ يتضح مما سبق أهمية زيادة الاهتمام بخدمة البحوث والتطوير في دولة قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

مؤشر التعليم العالي والتدريب

الدولة	الترتيب عربياً	مؤشر التعليم العالي والتدريب				الالتحاق بالتعليم الثانوي				الالتحاق بالتعليم العالي				توفر خدمة البحوث والتدريب			
		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م	
		الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)
الإمارات	١	٣٧	٤,٩٣	٦	٥,٩٠	٥٦	٩٢,٣	٦٤	٩٢,٣	٩٦	٢٢,٥	–	–	٢١	٣,٢	١٧	٥,٤
قطر	٢	٣٣	٤,٩٤	٣٨	٤,٩٩	٥٤	٩٣,٧	٩	٩٢,٦	١١٣	١٠,٠	١٠٧	١٢,١	٢٥	٣,٠	١٩	٥,٣
الأردن	٣	٥٥	٤,٤٩	٤٨	٤,٧٥	٢١	١٠٣,١	٥٣	٩٥,٣	٥١	٥١,٢	٧٦	٣٣,٥	٤١	٤,٦	٤٢	٤,٥
البحرين	٤	٣٤	٤,٩٣	٥٥	٤,٦٦	٢٩	١٠٠,٦	٧	١١٦,٢	٦٩	٣٦,٨	٥٥	٥٠,٩	٣٥	٤,٧	٧٣	٤,١
عمان	٥	٦١	٤,٣٣	٥٩	٤,١٧	٨٩	٨١,٤	٩٩	٧٤,٠	٤٨	٣٤,٠	٣٨	٤٦,٣	٥٦	٤,٣	٦٧	٤,٢
السعودية	٦	٤٠	٤,٧٩	٥٧	٤,٦٤	٧٩	٨٦,٩	٧٧	٨٧,٨	٦٧	٣٧,٧	٥٧	٤٥,٦	٤٧	٤,٥	٤١	٤,٦
الكويت	٧	٨٢	٤,٠١	٨١	٤,١٥	٢٦	١٠١,٠	٣٤	١٠٠,٣	٨٨	٢١,٩	٦٧	٤٠,٧	٩٧	٣,٧	١٠٠	٣,٦

المصدر: The world Bank Forum ٢٠١٣, ٢٠١٤.

رابعاً: ترتيب قطر وفق مؤشر الاستعداد التكنولوجي:

يرتكز اقتصاد المعرفة على قدرة الدول على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فاستعمالها وتطويرها يساعد في الانتقال السريع إلى اقتصاد المعرفة ويقيس الاستعداد التكنولوجي متوسط "توفر أحدث التقنيات – نقل التكنولوجيا –استخدام الأفراد للإنترنت وغيرها" وتم التفصيل في " عدد مستخدمي الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص وعدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ شخص "كما يظهر في الجدول رقم (٨) تعد قطر ضمن المراكز المتقدمة في الاستعداد التكنولوجي حيث تحتل المركز الثاني عربياً والمركز (٢٧) عالمياً عام ٢٠١١ تراجع إلى المركز (٣١) عالمياً عام ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لعدد مستخدمي الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص تقدمت قطر عالمياً إلى المركز (٢١) عام ٢٠١٣ في حين كانت في المركز (٤٢) عالمياً عام ٢٠١٣. أما عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ شخص الذي يساعد سرعة الوصول إلى المعلومات والمعارف ونشرها والاستفادة منها تراجعت قطر إلى المركز (٤٤) في عام ٢٠١٣ في حين كانت في المركز (٨) عام ٢٠١١.

جدول رقم (٨)
مؤشر الاستعداد التكنولوجي

الدولة	الترتيب عربياً	الاستعداد التكنولوجي				عدد مستخدمي الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص				عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ شخص			
		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م	
		الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	معدل النمو %	الترتيب العالمي	معدل النمو %	الترتيب العالمي	معدل النمو %	الترتيب العالمي	معدل النمو %
الإمارات	١	٣٢	٥,٠٥	٢٤	٥,٤٨	١٣	١٤٨,٦	٦	١٧١,٩	٣٤	٧٠,٠	١٠	٨٨,٠
قطر	٢	٢٧	٥,٢٨	٣١	٥,١٧	٤٢	١٢٣,١	٢١	١٥٢,٦	٨	٨٦,٢	٤٤	٨٥,٣
البحرين	٣	٣٩	٤,٧٢	٣٤	٥,٠١	٣٢	١٢٨,٠	٨	١٦٥,٩	٢١	٧٧,٠	٨	٩٠
السعودية	٤	٣٥	٤,٩١	٤٥	٤,٥٤	٣	١٩١,٢	٥	١٧٦,٥	٦١	٤٧,٥	٥١	٦٠,٥
عمان	٥	٥٤	٤,٢٦	٥٧	٤,٢٤	٧	١٦٩,٠	١٨	١٥٤,٦	٣٧	٦٨,٠	٤٤	٦٦٥
الأردن	٦	٥٦	٥,٨٤	٧٣	٣,٧١	٤٧	١١٨,٢	٣١	١٤١,٨	٨١	٣٤,٩	٧٦	٤٤,٢
الكويت	٧	٧٤	٣,٧٧	٧٤	٣,٦٩	٩	١٦٠,٨	٣	١٩٠,٣	٢٧	٧٤,٢	٢٧	٧٣,٥

المصدر: ٢٠١٣, ٢٠١٤ The world Bank Forum.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: ترتيب قطر وفق مؤشر الابتكار:

يعد الابتكار ركيزة أساسية للتحول إلى اقتصاد المعرفة فمن خلاله يمكن الاستفادة من المعارف العالمية وإيجاد معارف جديدة وتكييف تلك المعارف، وهذا المؤشر يقيس متوسط (القدرة على الابتكار – جودة مؤسسات البحث العلمي – إنفاق الشركات على البحث العلمي – التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في مجال البحث العلمي والتطوير– عدد براءات الاختراع لكل مليون شخص) التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع لكل مليون شخص كما يظهر في الجدول رقم (٩) يلاحظ تقدم قطر وتصدرها ترتيب الدول العربية والمركز (١٤) عالمياً عام ٢٠١٣ وفق مؤشر الابتكار في حين تراجعت في الترتيب العالمي من المركز الخامس عام ٢٠١١ إلى المركز (١٦) عام ٢٠١٣ وفق معدل جودة مؤسسات البحث العلمي في حين تقدمت تقدماً طفيفاً من المركز التاسع عام ٢٠١١ إلى المركز الثامن عام ٢٠١٣ حسب معدل التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحث والتطوير وأخيراً تقدمت قطر من المركز (٦٢) إلى المركز (٤٦) وفق معدل عدد براءات الاختراع لكل مليون شخص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩)

مؤشر الابتكار

الدولة	الترتيب عربياً	مؤشر الابتكار				جودة مؤسسات البحث العالمي				التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعات في البحث والتطوير				عدد براءات الاختراع لكل مليون شخص			
		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م		٢٠١١م		٢٠١٣م	
		الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)	الترتيب العالمي	المعدل (١-٧)
قطر	١	١٩	٤,٧١	١٤	٤,٨٨	٥	٥,٨	١٦	٥,٤	٩	٥,٤	٨	٥,٤	٦٢	١,٣	٤٦	٦,٤
الإمارات	٢	٢٨	٤,١٨	٢٤	٤,٤١	٣٥	٤,٦	٣٠	٤,٨	٢٦	٤,٦	٢٢	٤,٧	٤٩	٥,٠	٤٥	٤,٥
السعودية	٣	٢٩	٤,٠٣	٣٣	٣,٨٠	٣٧	٤,٥	٤٤	٤,٢	٣١	٤,٥	٣٨	٤,٢	٤٩	٢,٢	٤٤	٦,٧
الأردن	٤	٥٧	٣,٣٢	٤١	٣,٦٤	٧٧	٣,٥	٥٧	٣,٩	٩٣	٣,٣	٥٢	٣,٨	٧٤	٠,٥	٨٢	٠,٥
البحرين	٥	٧٢	٣,١٣	٦٠	٣,٣٢	١٠٧	٨,١	١٠٢	٣,٢	١١٣	٣,٠	٩٠	٣,٣	٥٢	٢,١	٦٩	١,١
عمان	٦	٤٧	٣,٤٤	٦٤	٣,٢٩	٧٤	٣,٥	٩٢	٣,٤	٥٤	٣,٨	٦٩	٣,٦	٨٠	٠,٤	٧١	١,٠
الكويت	٧	١٠٨	٢,٨٤	١١١	٢,٨٦	١٠٤	٣,٢	١٠٣	٣,٢	١٢٠	٣,٠	١٠٨	٣,١	٨٢	٠,٤	٧٩	١,٢

المصدر: The world Bank Forum ٢٠١٣, ٢٠١٤

يتضح مماسبق أهمية تركيز دولة قطر على الابتكار من خلال توفير بيئة جيدة للإبداع وتوليد الأفكار وتطويرها كونه مفتاح مهم للتحول إلى اقتصاد المعرفة.

٣-٤ تقييم التجربة القطرية من منظور الاقتصاد الاسلامي:

٣-٤-١ التنمية والسياسات الاقتصادية القطرية وفقاً لرؤية قطر ٢٠٣٠:

تشكل التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ فهي بمثابة محرّك للتطور. فتنمية اقتصاد قطر تعني ايجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط، وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وذلك سعياً إلى تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. واقتصاد قائم على تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم السياسات الاقتصادية القطرية على المحاور التالية: (رؤية قطر، ٢٠٣٠)

١- الإدارة الاقتصادية السليمة من خلال:

- معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.
- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.
- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.
- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير .
- التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

١-الاستغلال المسؤول للنفط والغاز من خلال:

- الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.
- إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الاقتصادية.
- بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.
- الاحتفاظ باحتياط استراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-التنويع الاقتصادي المناسب من خلال:

اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على النشاطات الهيدروكاربونية وتتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته من خلال المراحل التالية :

- التوسع في الصناعات و الخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكاربونية.
- بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة.
- اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في ريادة الأعمال، وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات.

٣-٤-٢ الصيرفة والمالية الإسلامية في قطر:

ترتكز الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقها العملي في تطوير الاقتصاد الإسلامي، وتحظى هذه المبادئ والتي تركز على القيم المعنوية والأخلاقية في كافة التعاملات بإقبال عالمي.

في عام ٢٠١١ أعلن مصرف قطر المركزي أنه لا يسمح للبنوك التقليدية القيام بأعمال الصيرفة الإسلامية، وأن هذا النوع من الأعمال تقوم به مؤسسات مالية منفصلة متخصصة بذلك. أدى هذا القرار إلى إيقاف العمل بالعديد من خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية في قطر، متيحا للبنوك المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية حصة من السوق تعادل ثلث أصول البنك التقليدية مجتمعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنشط في قطر حالياً ثلاثة مصارف متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي كل من مصرف قطر الدولي الإسلامي، ومصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان.

وأعلنت حديثا قائمة مؤشر قياس أداء المصارف الإسلامية، وهي قائمة التصنيف العالمي للمصارف الإسلامية من حيث نسبة التكلفة إلى الدخل، وهي أحد مؤشرات الأداء المالية الفرعية لقائمة المتصدرين. (مصرف قطر المركزي، ٢٠١٨).

وظهر في المراكز الخمسة الأولى للمصارف الإسلامية في منطقة مجلس التعاون الخليجي ما لا يقل عن ٣ مصارف في قطر بناء على تصنيفات نسبة التكلفة إلى الدخل، فوفقا لقائمة التصنيف جاء مصرف الريان وبنك قطر الدولي الإسلامي في مقدمة المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة مجلس التعاون الخليجي بنسبتين بلغتا ٢٠,٦% و٢٤,٤% على الترتيب، وتعد قطر خامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي من حيث الحجم، وهو ما مكنها من أن تحتل المركز الثامن عالمياً في قائمة الاقتصادات العالمية الأكثر تطوراً في مجال التمويل الإسلامي ، حيث نمت أصول التمويل الإسلامي بمعدل نمو مركب بلغ ١١% خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ – ٢٠١٦، وذلك بأصول إجمالية بلغت ١٠٧ مليارات دولار أمريكي.

وتشكل الخدمات المصرفية الإسلامية في قطر ما نسبته ٢٦% من القطاع المصرفي، كما أن البنوك الإسلامية القطرية ثالث أكبر المساهمين في حجم النمو العالمي في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسعى الجهات الرقابية على الجهاز المصرفي في دولة قطر وفي مقدمتها مصرف قطر المركزي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمحـــافظـــة على هذا النمو وتعزيزه من خلال العمل على تطوير مبادرات للتمويل الإســـلامي، وإقامة شراكات دولية، وتبادل علمي وتقني وتعاون مشترك، واستكمال الخدمات والخبرات المـــالية، وهو ما يفترض العمل الجماعي من أجل مواجهة المخاطر المالية وزيادة كفاءة الخدمات المالية الإســـلامية بما يضمن النمو والتوسع في المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة ويساهم في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. (مصرف قطر المركزي، ٢٠١٨)

ويشـــار الى ان التحديات التي فرضها التطور وخاصة النمو السريع للمعاملات المالية الإلكترونية، ســـواء المعاملات المصرفية أو الاستثمارات في أسواق المال أو الانتشار السريع للعملات الإلكترونيـــة وهو ما يطرح تحديات متنامية أمام المعاملات المالية الإســـلامية، مما يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق والمناقشة للتوصل إلى حلول مناسبة لتلك التحديات، ولعل من أهم هذه التحديات مواصـــلة الابتكار والتنمية في طرح منتجات مصـــرفية إسلامية جديدة للعملاء والمستثمرين. لذا فقد أعدت دولة قطر خلال الفترة الماضية خارطة طريق استراتيجية لتطوير المالية الإســـلامية والتمويل الإســـلامي تهدف إلى تطوير علاقات التعامل بين البنوك وحســـن ادارة السيولة، وسيتم ذلك من خلال دراسة التمويل الاسلامي وبين البنوك الاسلامية ودراسة امكانية ايجاد ثغرات يجب تلافيها. وستكون التكنولوجيا المالية والتحديثات الجديدة في المالية الالكترونية التي تعتمد على التكنولوجيا هي عنوان الهدف الرئيس الذي ســـيســـعى الى تعزيز الفنتك (التكنولوجيا المالية) وذلك من خلال تقييم كيفية دعم الشركات الناشئة في مجال الفنتك مع ضمان الحماية الالكترونية اللازمة اضافة الى التفكير في رفع حدود الاقراض والحد الاقصـــى لســـعر الفائدة للشـــركات الناشـــئة في مجال الفنتك وتشـــجيع التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على استخدام التكنولوجيا المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدرت موجودات البنوك الإســـلامية القطرية بنحو ٣٥١,٢ مليار ريال بنهاية شـــهر اغســـطس ٢٠١٨ بما شكل نحو ٢٥,٨٧% من اجمالي الموجودات الخاصة بالبنوك القطرية، في حين شـــكلت نســـبتها من اجمالي الموجودات نحو ٢٥,٢٠%. (مصرف قطر المركزي، ٢٠١٨)

وتعتبر البنوك الإسلامية القطرية من المحركات الرئيسية لنمو النظام المالي الإسلامي، حيث نمت بـــــ ١٣% خلال السنوات الخمس الماضية، وهي تحتفظ بأكبر حصة من الأصول المالية الإســـــلامية بقيمة ٣٢٣ مليار ريال في ٢٠١٦، ومع ذلك تتطلع البنوك الإســـــلامية إلى التوســـع في الأسواق المالية الإسلامية الناشئة في الخارج. وشكلت المؤسسات المالية التكافلية وغير المصرفية مجتمعة ٢% فقط من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في عام ٢٠١٦، وقد أظهرت المؤســـســـات المالية غير المصـــرفية في دولة قطر نموا صغيرا ومحدودا من حيث الحجم والعدد. في حين بلغت قيمة الأصول في القطاع المالي غير المصرفي ٣,٩ مليار ريال. وبلغ قطاع التكافل في قطر ٢ مليار ريال في ٢٠١٦، وتتمثل العوائق الرئيسية لمشغلي التكافل في صـــغر حجمها وعدم وجود تمايز في منتجاتها مقارنة مع شـــركات التأمين التقليدية التي تهيمن على ســـوق التأمين. وتمثل الصـــكوك ١٥% من إجمالي أصـــول التمويل الإسلامي، بإجمالي ٥٧ مليار ريال في إصدارات السندات القائمة.

وتهيمن الصـــكوك الســـيادية على السوق، حيث تساهم بنسبة ٨٧% من الإصدارات، وتشـــكل صـــناديق الاســـتثمار المتوافقة مع الشـــريعة الإسلامية أكثر من نصف قطاع إدارة الأصول في قطر، مع إدارة أصول بقيمة ٥٤١ مليون ريال.(مصرف قطر المركزي،٢٠١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤-٣ استراتجية الحكومة الالكترونية في قطر ٢٠٢٠ م:

العنصـــر الأســـاس والمؤثر في بناء وحيوية Internet يعد بناء وتطوير شـــبكة المعلومات الاقتصـــاد الرقمي، لذا ســـعت دولة قطر إلى بناء مجتمع معلومات مرتبط بالتنمية الاقتصـــادية التي تحقق التنمية المستدامة، ولغرض التحول إلى العالم الرقمي قامت دولة قطر بوضع أهداف استراتيجية للحكومة الالكترونية لغرض تأمين البنية التحتية التي تهدف إلى خلق بيئة صـــحية للاســـتثمار وتذليل أي عقبات تحول دون مزاولة الأعمال حتى يتسنى للاقتصاد الوطني مواصلة النمو والتطور.

أهداف استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر ٢٠٢٠ م:

الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات يركز هذا الهدف على المســـتفيدين النهائيين بما فيهم الأشـــخاص الذين يعيشون ويعملون في دولة قطر والشركات التي تدعم النمو الاقتصادي.

الهدف الاســـتراتيجي الثاني: رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية : يســـعى هذا الهدف إلى تعظيم الاســـتفادة من الموارد العامة للدولة، كما يعمل بشـــكل أســـاســـي على إفادة العملاء والمساهمة في تحقيق الهدف الأول.

الهدف الاســـتراتيجي الثالث: زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية يتعلق هذا الهدف بالتعرف على القيمة السياسية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الانفتاح والتواصل مع جميع الشركاء وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في أفضل صورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوائد تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية في قطر ٢٠٢٠ م: (استراتيجية الحكومة الالكترونية، ٢٠٢٠)

- **الأفراد:** سيصبح الأفراد من مواطنين ومقيمين وزائرين قادرين على الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية التي تتسم بالبساطة والأمان والجودة العالية والمتاحة في أي وقت ومن أي مكان.
- **الشركات والمؤسسات الخاصة:** ستستطيع تسجيل ومزاولة الأعمال والأنشطة التجارية بشكل أسرع وأسهل تماشيًا مع الرؤية الوطنية لتنويع الاقتصاد والتي تهدف إلى خلق بيئة صحية للاستثمار وتذليل أي عقبات تحول دون مزاولة الأعمال حتى يتسنى للاقتصاد الوطني مواصلة النمو والتطور.
- **الجهات الحكومية:** ستتمكن الجهات الحكومية من تقديم خدمات أفضل وأكثر فعالية وبالتالي ستوفر وقت وجهد المستخدمين. كما أن استراتيجية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠ ستعمل على خلق قدر أكبر من الشفافية.
- **المستخدمون:** ستحقق الحكومة الإلكترونية قيمة كبيرة للمستخدمين؛ إذ ستوفر على العميل الوقت الذي يقضيه في تنقلاته من وإلى المكاتب الحكومية. كما أنها ستحسن من تجربة المستخدم في المعاملات التي لا تستلزم تقديم نماذج أو شهادات ورقية. وسترتقي بمستوى الخدمات حيث أن الخدمات الإلكترونية تتميز بالسرعة وتقلل من احتمالية وقوع الأخطاء.
- الجهات الحكومية: تنظم الحكومة الإلكترونية مجموعة واسعة النطاق من العمليات الإدارية؛ إذ يمكن للحكومة عن طريق أتمتة العمليات المعقدة زيادة الإنتاجية وتوجيه الموارد والكوادر إلى الأولويات الأكثر أهمية. ويمكن أن تساعد الحكومة الإلكترونية في تحسين الكفاءة التشغيلية للحكومة عبر كافة الجهات الحكومية. وذلك من خلال الاستفادة بالمنصات والبيانات والموارد المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الدولة بشكل عام:** على المستوى العام، تعزز الحكومة الإلكترونية المزايا والمكاسب التي تعود على الدولة بالكامل. وسوف يساعد تحسين الخدمات في دولة قطر على النهوض بمستوى معيشة المواطنين والوافدين على السواء، كما أن تسريع وتيرة الخدمات المقدمة إلى الشركات وتزويد الشركات بقواعد البيانات المفتوحة القيّمة من شأنه دفع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية. ومن المعلوم أيضًا أن نجاح الحكومة الإلكترونية سوف يعزز من سمعة ومكانة دولة قطر على مستوى العالم. كما أن زيادة الشفافية من شأنه تعزيز الثقة وتسهيل التواصل والتفاعل بين الأطراف المختلفة. وعلى وجه التحديد، تدعم الحكومة الإلكترونية شفافية الأداء الحكومي من خلال إتاحة القدرة على متابعة سرعة وجودة التنفيذ. ويمكن تعزيز هذه الشفافية أيضاً من خلال إتاحة الوصول إلى البيانات المفتوحة التي تتعلق على سبيل المثال بنتائج الرعاية الصحية. وختامًا، تسمح القنوات الإلكترونية للمواطنين بزيادة شفافية وانفتاح مشاركة شرائح المجتمع في إعداد السياسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠		
الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات	رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية	زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية
إتاحة ١٠٠٪ من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	تبني الخدمات الحكومية المشتركة بنسبة ٨٠٪	تحقيق زيادة سنوية بنسبة ٢٠٪ معدّل مشاركة المستخدمين في المنتديات التي تديرها الحكومة
إتمام ٨٠٪ من جميع الخدمات المتاحة «مكتملة» عبر الإنترنت	تبني البنية التحتية المشتركة بنسبة ٨٠٪	زيادة سنوية قدرها ١٠٪ في مدى توفر مجموعات البيانات الحكومية
إجراء ٨٠٪ من جميع المعاملات عبر الإنترنت		

شكل رقم (١)
الأهداف الكمية للحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠
المصدر: (استراتيجية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠)

٣-٤-٤ مدى توافق التجربة القطرية في اقتصاد المعرفة مع الاقتصاد الإسلامي:

أولاً- الاثار الإيجابية لتجربة قطر في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة:

الاقتصـــاد المعرفي يســـاعد في كسر الاحتكار: الاعتماد على الشاشة الواحدة، وتلخيص واقع التجارة والتبادل إلى أرقام يكســـر حاجز الاحتكار، فالإســـلام يحرم كل ما يكون سبباً لفقدان عـــدالـــة التوزيع بين أبناء الأمة، كما أنه يرفع من ضـــوابط العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، ويؤدي كذلك إلى اختلال ســـياسة التوازن التجاري والمالي والاقتصادي، لذلك ينهى الإســـلام أتباعه عن الاحتكار باعتباره ســـيعمل على تعطيل هذه القوة الفعالة في حياة الأمة والشـــعوب والقيام بواجبها...من ناحية أخرى فإن المحتكر الجشـــع إنما يضر بمصالح الأمة حيث يعمل باحتكاره على إشـــاعة السوق السوداء في المجتمع وبالتالي سيؤدي إلى استغلال لحاجات الناس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد المعرفي يتميز بالوضوح والبيان: فعندما يتحدث الناس بلغة الأرقام تكون المعطيات واضـــحة والنســـب محددة، وهذا الأمر يتفق مع مقصد الاقتصاد الكلي من استبعاد المعاملات التي تحتوي على جهالة وغرر..

الاقتصـــاد الرقمي يعتمد التوازن: فمعرفة الناتج الإجمالي والناتج المحلي، أو الدخل القومي، يساعد التوازن الاقتصادي ويحول دون التذبذب والخلل الاقتصادي وما يؤدي إليه من أضرار جراء الانكماش، والتضـــخم، والإسلام ينهى عن إلحاق الأذى بالناس، وتوظيف كامل الطاقات والموارد، فهو من لوازم الدين والحفاظ على الضـــروريات الخمس، وتحقيق مقاصد الشريعة في التنمية.

تفعيل مفهوم المنافســـة الكاملة في الســـوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الإلكتروني القريب بين البائع والمشتري، الأمر الذي يؤدي إلى تحســين مســتوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفر المعلومات عن طبيعة المنتجات وأســعارها ومنتجيها في الأســواق، وكذلك الاستجابة الســريعة لطلبات الســوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية.

المنافسة الكاملة:

- تعريف المنافســـة الكاملة: يقصـــد بها المنافســـة التي تســـود السوق إذا ما وجد مشترون عديدون وبائعون عديدون، مع غياب عوائق الدخول، وتوافر معلومات تامة عن الحاضر والمستقبل (حسن، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **شروط المنافسة الكاملة**

هناك عدة شروط حتى تتحقق المنافسة الكاملة كالتالي:

- الشـــرط الأول: كثرة عدد المنتجين (أو البائعين) إلى درجة تجعل حصـــة أي منهم إلى مجموع مبيعات الســـوق ضئيلة (مثلاً أقل من ١%) بحيث يجعل تأثير مقدار مبيعات كل منهم على سعر السوق مهملاً. (الزرقا، ٢٠٠٦).
- الشرط الثاني: تماثل السلعة (أو الخدمة) تماماً بين البائعين بحيث أن المشتري لا يقيم وزناً من أيهم يشتري. وغالباً ما يسمى الاقتصاديون ذلك تجانس السلعة. (الزرقا، ٢٠٠٦).
- الشرط الثالث: حرية الدخول إلى الصناعة والخروج منها، بحيث يمكن لأي منتج جديد أن يدخل السوق ويزاحم غيره فيها، كما يمكنه الخروج متى شاء. (الزرقا، ٢٠٠٦).
- الشرط الرابع: توافر المعلومات الكاملة، وبدون كلفة، عن الكميات والأسعار وعن صفات السلعة لدى البائعين، والمشترين. (الزرقا، ٢٠٠٦).

ويمكن البرهنة بســـهولة على أنه متى تحققت هذه الشروط في سوق ما، فإنه لا يمكن أن تتعدد فيها الأسعار، بل سوف يسود سعر واحد في أي وقت معين.

ويرى الاقتصـــاديون أن الســـمة المميزة لسوق المنافسة الكاملة هي أن كل بائع فيه يتقبل سعر السوق كأمر مسلم به لا يستطيع تغييره، لأنه لو زاد ثمن سلعته عن ذلك السعر فإن مبيعاته تنخفض إلى الصـــفر. والتعبير الاقتصـــادي عن هذه الحقيقة بيانياً هو ان كل بائع يواجه منحنى طلب افقي (لأنهائي المرونة) يقطع محور الأسعار عند مستوى سعر السوق. (الزرقا، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مزايا المنافسة الكاملة:**

بالرغم من أن الاقتصـــاديون لا ينكرون ندرة وجود ســـوق المنافســـة الكاملة على أرض الواقع إلا أنهم يرون لها عدة مزايا لو تحققت ومن تلك المزايا:

١- زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وزيادة نفع المستهلكين.

٢- تعتبر ســـوق المنافســـة الكاملة معياراً أمثل تقارن به الأسواق الأخرى، وهدفاً تسعى الســـياســـات الاقتصادية أن تقترب منه في تصحيحها لأوضاع الأسواق الأخرى غير التنافسية.

وهناك عدة أمثلة لأســـواق تقترب من المنافسة الكاملة: الأسواق الدولية لبعض السلع كالقمح، والذرة، والقطن، والأرز.

فالشـــرط الأول يحقق فيها غالبا وكذلك الشرط الثاني، لأن هذه السلع مصنفة أصنافاً دقيقة ومحددة المواصـــفات، والشـــرط الثالث متحقق ايضا والشرط الرابع وهو توافر المعلومات، يتحقق بتكلفة ضئيلة بسبب وجود سوق نشطة تعقد فيها الصفقات باستمرار وبأسعار معلنة مع وجود وسائل اتصال ضئيلة التكلفة تسهل الحصول على المعلومات عن الأسعار والكميات (الزرقا، ٢٠٠٦).

يعمل الاقتصـــاد المعرفي كذلك على توســـيع نطاق السوق وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أســـواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المســـتهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشـــآت الصـــغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي يمنح فرصـــة أكبر للمســـتهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضـــة، ويسهل من تدفق المال داخلياً وخارجياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهدف الاقتصـــاد المعرفي أيضاً للكشف عن المشروعات وتسهيل الوصول الى قاعدة البيانات، ويضـــع مؤشرات رقمية لواقع حال المال والأعمال، ويساعد الاقتصاد المعرفي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.

زيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية.

كما يحســـن الاقتصـــاد المعرفي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمســـتثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.

تقليل التعامل مع الوســـطاء الماليين مثل السماسرة لتوفير التعامل الفوري المباشر بين العميل والبنك ولذا فالاقتصـــاد المعرفي يفتح قنوات اتصـــال بين المستثمرين وصغار رجال الأعمال مع البنوك وشركات الاستثمار؛ وهذا مما يزيد الشفافية في الإدارة المالية.

يعتبر الاقتصـــاد المعرفي محصـــلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال وبين المنظومة الاقتصادية الاقتصاد الكلي- الاقتصاد الجزئي واقتصاد القطاعات النوعيـــة في الصـــنـــاعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصـــحة والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها. (حسن، حسن،٢٠١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- العلاقة بين تحول قطر للاقتصاد القائم على المعرفة والاقتصاد الاسلامي:

١-الاقتصاد الرقمي والمعرفي وكل نظام ومنهج يحقق العالمية، ويسهل التعامل، والوصل إلى المنتج بسهولة ويسر فهو يتوافق ومقاصد الاقتصاد الإسلامي.

٢- مركزية الاقتصـــاد الإســـلامي تعتمد على التجديد والابتكار والأصل في العقود الحل، إلا العقود التي اشتملت على غرر أو جهالة، بما يتنافى مع الوضوح والشفافية.

٣-ســـياسية الشاشة الواحدة، والمؤشرات الموحدة، والاقتصاد الكلي، ومعرفة الدخل القومي، ونســـبة البطالة، والتوظيف، والتضـــخم، والادخار، كل ذلك يتماشى مع أهداف الاقتصاد الإســـلامي، في الســـعي للدقة، والإتقان، والحفاظ على كينونة الأمة كأمة، والحفاظ على مقوماتها وقدراتها.

٤-قاعدة العرض والطب، وجودة المنتج وتوفره، وسهولة عرضه، من معالم الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وفي الفكر الاقتصـــادي الإســـلامي نجد حرية السوق، وتوحيده، وتحريم بيع حاضـــر لباد، والنهي عن تلقي الركبان، والتوقف عن التســـعير، كل هذه مؤشرات لمعنى يختص بالتجارة، والتصدير، وترك المجال للمنافسة والإبداع والتطوير.

٥-فرضية الزكاة وإلغاء الفائدة، وحث الشريعة على استثمار المال، وتوزيع الأرباح، والعدالة الاجتماعية مفاهيم تعزز من الاقتصـــاد القائم على رواج المال وعدم تمركزه بأيدي طبقة معينة، وهذا المعالم تتفق والاقتصاد الرقمي والمعرفي.

يتضـــح مماسبق أن دولة قطر في توجهها نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة تسير وتتوافق مع قواعد وأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي. (حسن، حسن، ٢٠١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اعتمدت دولة قطر الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للبحوث من أجل تعزيز ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

٢- احتلت قطر المركز الخامس عربياً والرابع والخمسين عالمياً وفق مؤشر اقتصاد المعرفة مما يعني أن دولة قطر لديها العديد من التحديات للتحول إلى اقتصاد المعرفة. واحتلت دولة قطر المركز الأول عربياً والمركز الرابع عالمياً وفق مؤشر الحفز الاقتصادي والمؤسسي مما يعني أن دولة قطر قطعت شوطاً لا بأس به في التحول إلى اقتصاد المعرفة. وتبوئت قطر المركز الثاني عربياً ومركز جيد عالمياً وفق مؤشر التعليم والتدريب ووجودها في مركز متأخر عالمياً وفق معدل الالتحاق بالتعليم العالي. وبخصوص مؤشر الاستعداد التكنولوجي تعد قطر ضمن المراكز المتقدمة حيث احتلت المركز الثاني عربياً وكات ضمن أفضل (٥٠) دولة عالمياً.

٣- ووفقاً لمؤشر الابتكار تصدرت قطر المركز الأول عربياً وكانت من ضمن أفضل (٥٠) دولة عالمياً.

٤- أن دولة قطر في توجهها نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة تسير وتتوافق مع قواعد وأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ التوصيات

١- من أجل نجاح الالتزام لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، يجب على الحكومة القطرية بناء قطاع خاص حيوي وفعال، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأسيس على التطورات المستمرة في البنية التحتية وخلق نظام ابتكار إيكلولوجي لتعزيز البحوث ودعم وتمويل والمشاريع التجارية، ومع ذلك، ينبغي أيضاً مساعدة الحكومة القطرية من قبل القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

٢- يجب على الحكومة القطرية المساعدة في إحداث الطلب على تحويل البحوث إلى أنشطة تجارية قادرة على البقاء من خلال مبادرات الشراء العامة. وينبغي منح جوائز للمشاريع التجارية والابتكارات.

٣- ينبغي للجامعات التوسع في دور الرعاية المتوفر حالياً لواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر للابتكار التكنولوجي، والذي من خلاله يمكن للطلاب الحصول على الدعم من جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن مؤسسة صلتك، وكذلك من واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر. بهذه الطريقة، يمكن إقامة صلة أقوى بين التعليم وخلق فرص العمل. إن رعاية الأعمال في الجامعات سوف تساعد في دعم المخاطرة، وبالتالي في تقليل النفور من المخاطر، وسوف تساعد أيضاً في تعزيز بيئة تكون فيها الجامعات وكذلك الطلاب على استعداد لتبني طرق جديدة للتعلم من خلال الجمع بين البحوث والتعليم وإنشاء الأعمال، لذا، ينبغي للجامعات أن توفر الدعم المؤسسي والتمويل للشباب الذين لديهم أفكار تجارية قابلة للحياة من خلال استيعاب التكاليف بدء المشاريع والمخاطر، فضلاً عن توفير دعم البنية التحتية، بذلك، يمكن لمؤسسات التعليم العالي تمكين الطلاب من تصميم مشاريع حقيقية وتنفذها داخل الجامعات في مراحلهم المبكرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يحتاج نظام التعليم في قطر، من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي، إلى دعم وتلبية احتياجات اقتصاده لضمان الاستقرار والنمو على المدى الطويل، ينبغي إجراء دراسة إصلاحية شاملة حول الطريقة التي يمكن بها للمدارس والجامعات في قطر تحقيق أهداف الحكومة لاقتصاد قائم على المعرفة، وذلك على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية للتنمية ورؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠. وينبغي التشديد على المقررات التي تؤكد على الحل المعرفي للمشكلات، والتفكير الإبداعي، والمهارات المهنية والتقنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.

٢. أبو الشامات، محمد أنس (٢٠١٢): اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول**، ص ص ٥٩١-٦١٠.

٣. أحمد، بشار الحاج (٢٠١٩)، **إدارة المعرفة في المفهوم الإسلامي نحو نظام معرفي مبني على الحقيقة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٤. أحمد، حبيب (٢٠١٤): **الاقتصاد والمعرفة والتحويل الإسلامي من منظور اقتصادي مؤسساتي جديد**، مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة، الدوحة قطر، ٢٢ يناير ٢٠١٤.

٥. استراتيجية قطر الوطنية للبحوث (٢٠١٢)، **وزارة التخطيط التنموي والإحصاء**، دولة قطر.

٦. أمباركة، جيلط (٢٠١٧): دور اقتصاد المعرفة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر.

٧. البارودي، شيرين بدري (٢٠٠٥): دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية)، بحث مقدم **للمؤتمر العلمي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. بخاري، عبلة عبد الحميد (٢٠١٥)، فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تطبيقاً على المملكة العربية السعودية، **مجلة مركز كامل صالح للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد الخامس والخمسين، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٩. بن منظور، **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٠. بنجلاداولا، زميلة (٢٠١١): **تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر**، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، ايلول ٢٠١١، الدوحة، قطر.

١١. البوعلي، يحي حمود حسن (٢٠١٣): واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي، **مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٢٤**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

١٢. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية (٢٠١٤): **تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية**، مركز مدار للأبحاث والتطوير، الرياض، السعودية.

١٣. **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (٢٠٠٣)، نحو إقامة مجتمع المعرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٤. **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (٢٠٠٣).

١٥. الحاج، عماد عبد العزيز (٢٠١٥): جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية، **رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية**، غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦. حسن، أمل أحمد محمود الحاج (٢٠١٢)، **المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق**، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١٧. حسن،عزنان و حسن، عبد المجيد عبيد، دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي: التمويل الإسلامي والعالم الرقمي، الدوحة ١٩ مارس ٢٠١٩، الدوحة، قطر.

١٨. الحمدان، حسام عيسى (٢٠٠٩): **المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

١٩. الحيالي، عبد الله فاضل (٢٠١٠): محددات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، ص ص ١٤٣-١٧٧.

٢٠. خلف، فليح حسن (٢٠٠٧)، **اقتصاد المعرفة**، دار عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

٢١. الرحبي، إبراهيم (٢٠١٢): **اقتصاد المعرفة: البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة شاملة**، دار الفرقد للطباعة والنشر، مسقط، عمان.

٢٢. رزيق، كمال (٢٠١٠): توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، **مجلة بحوث عربية**، العددان ٤٨-٤٩، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٣. الرهيمي، سعد خضير عباس (٢٠١١): الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد ١٩، العدد ٤.

٢٤. الزبيدي، محمد مرتضي الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، الجزء الرابع والعشرون، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٥. الزرقا، محمد أنس (٢٠٠٦)، الأسواق غير التنافسية المعاصرة بين الفقه والتحليل الاقتصادي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، (المجلد ١٩، العدد٢) ص ص: ٣-٤٢. (٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ).

٢٦. الزرقا، محمد أنس بن مصطفى (٢٠٠٨): ثنائية مصار المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية، **بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٠هـ، الموافق ١-٣ إبريل ٢٠٠٨، جدة، المملكة العربية السعودية.

٢٧. الزهرة، بريطل فطيمة (٢٠١٥)، أهمية رأس المال الفكري في المنظمات: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، العدد السابع والخمسين، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.

٢٨. زوير، هدى وداود، عدنان (٢٠١٠)، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دار جدير للنشر، الطبعة الأولي، عمان.

٢٩. الزيات، فتحى (٢٠١١): **اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية**، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة.

٣٠. الزيات، فتحي (٢٠١١)، **اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية**، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولي، القاهرة.

٣١. الزيادات، محمدعواد (٢٠٠٨)، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢. سالمي، جمال (٢٠١٣): أثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي، **مجلة الإحياء**، العدد السادس عشر، ٢٠١٣، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.

٣٣. سلطان، محمد سيد (٢٠١٦): تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو المعرفي، **بحث مقدم إلى المنتدي الإعلامي السنوي السابع**، الرياض ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦.

٣٤. شحاتة، حسين حسين (٢٠٠٩)، **أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية.

٣٥. شحروري، أحمد داود (٢٠٠٥): اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية** بعنوان: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، ٢٧-٢٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥.

٣٦. **شرح النووي على صحيح مسلم**، أبو زكريا يحي بن شرف النووي، دار الخير،بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٧. الشمري، هاشم والليثي، نادية (٢٠٠٨)، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٨. الصبيحات، إبراهيم بدر شهاب (٢٠١٨): **إدارة المعرفة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٩. الطلافحة، حسين وباطويح، محمد (٢٠١٢): أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي، **بحث مقدم إلى ورشة عمل حول الاقتصاد المعرفي**، الدوحة ١٠-١١ أكتوبر ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٠. علة، مراد (٢٠١٣): **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجاً**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

٤١. على بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، **رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط**، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

٤٢. عودة، جاسر (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م)، توظيف مقاصد الشريعة في ترشيد سياسات الاقتصاد المعرفي، إسلامية المعرفة، **مجلة الفكر الإسلامي المعاصر**، السنة الثامنة عشر، العدد ٧٠، خريف ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م.

٤٣. العوضي، رفعت السيد (٢٠١٩)، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

٤٤. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٤٥. الغامدي، ناصر بن محمد بن مشري (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة عليها، **بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القري، خلال الفترة ٢٣- ١٤٢٦/٤/٢٦هـ- الموافق ٢٠٠٥/٦/٣-٥/٣١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٦. غدير، باسم غدير (٢٠١٠)، **اقتصاد المعرفة**، شعاع النشر والعلوم، حلبا.

٤٧. الفارس، جاسم (٢٠٠٨): الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، **بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق ١-٣ إبريل ٢٠٠٨، جدة، المملكة العربية السعودية.

٤٨. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن على بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب مع تعليقات سماحة الشيخ بن باز، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٤٩. كافي، مصطفي يوسف (٢٠١٧)، **اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق التنافسية للبنوك**، الطبعة الأولي، الفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر.

٥٠. اللجنة **الاقتصادية** والاجتماعية لغربي أسيا، **الأسكوا** (٢٠٠٣)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة.

٥١. محمد، أحمد علي الحاج (٢٠١٤): **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥٢. محمد، إهداء صلاح ناجي (٢٠١٦): مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجيتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، **Cybrarians Journal**، العدد ٤٤، ديسمبر.

٥٣. محمد، دنيا محي الدين (٢٠١١): الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، عدد أكتوبر.

٥٤. محمد، محمد عبد الله شاهين (٢٠١٨): **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حميثرا للنشر والترجمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٥. مصرف قطر المركزي (٢٠١٨)، **المؤشرات الاقتصادية** من خلال الموقع www.٩cb.gov.٩a.

٥٦. مطر، عبد اللطيف محمود (٢٠٠٧)، **إدارة المعرفة والمعلومات**، دار كنوز المعرفة العلمية، الطبعة الأولي، عمان.

٥٧. **المعجم الوجيز** (١٤١١هـ-١٩٩١م) مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٥٨. مكتب الاتصال الحكومي من خلال الموقع التالي:
www.gco.gov.qa/ar/focus/economic-policy

٥٩. منصوري، كمال وخليفي، عيسى (٢٠٠٦): اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، عدد (٤).

٦٠. **مؤشرات العلم والتكنولوجيا الرئيسية لدى منظمة الاقتصاد والتنمية OECD** لعام ٢٠١٦، http://uls.unesco.org ، **وتقرير التنافسية العالمية** ٢٠١٥ **ومؤشرات الابتكار** العالمي ٢٠١٥، والمراجعة السنوية لمعاهد التعاون بشأن البراءات التابة لمنظمة لملكية العالمية WIPO ٢٠١٥، وشبكة Web of Science Core collection.

٦١. نشرة قطر في أرقام (٢٠١٧)، وزارة التخطيط التنموي الإحصاء، العدد٣٢.

٦٢. نور الدين، عصام (٢٠١٠): **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**، الطبعة الأولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦٣. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر، **إحصاءات السكان** مع الموقع www.mdps.gov.qa/ar/pages/default.aspx.

٦٤. وزارة التخطيط التنموي والاحصاء(٢٠١٩)، إجمالي عدد السكان المتواجدون في قطر، من موقع الوزارة على الانترنت:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.mdps.gov.qa/statsticssite/pages/population.aspx

٦٥. ياسين، سعد غالب (٢٠١٠): إدارة المعرفة ورأس المال الفكري رؤية إسلامية، **بحث مقدم إلى مؤتمر رأس المال الفكري**، الكويت، وزارة الأوقاف، ١٨-٢٠ يناير ٢٠١٠.

٦٦. ياسين، سعد غالب والرفاعي، غالب عوض (بدون تاريخ): **إدارة المعرفة من منظور إسلامي**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان- الأردن.

٦٧. يعقوب، محمد الباقر حاج (٢٠١١): التصور الإسلامي للعلم وأثره في إدارة المعرفة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا **مجلة الإسلام في آسيا**، العدد الخاص الرابع، ديسمبر ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية :

٦٨. Al-Kibbi, Jamal (٢٠١٢): **The Innovation Road and the Knowledge-Based Economy In the GCC,** October ١٠-١١, ٢٠١٢ Doha, Qatar.

٦٩. Cardre, Hana'S A. (٢٠٠٨): The Evaluation of the Knowledge Economy, **The Journal of Regional Analysis Policy**, available at: www.Jrap-Journal.org/past volumes/٢٠٠٠/٢٠٣/pdf.

٧٠. Drucker, P.F. (١٩٩٩). **Management Challenges for the ٢١st century,** Butter worth-Heinemann, Oxford.

٧١. **Gross national income per capita** (٢٠١٥), Atlass method and PPP, http://databank.worldbank.org/data/download /GNIPC.pdf

٧٢. Hulten, C. (٢٠١٣): Stimulating Economic Growth through knowledge-Based investment, **OECD**, science, Technology and Industry Working papers, ٢٠١٣/٠٢. OECD Publishing.

٧٣. Knar, G., & Al Dusari, A.A. (٢٠١٢): Measuring the Effectiveness of Organizational Knowledge Based Economy, Electronic **Journal Information Systems Evaluation,** Vol. ١٥, Issue ١.

٧٤. **OECD,** (١٩٩٦), Employment and Growth in the Knowledge based Economy, Paris.

٧٥. Orient Planet PR & Marketing Communication & MADAR Research and Development (٢٠١٤), **Arab Economy Knowledge Report** (٢٠١٤). UAE. Orient Plant & Marketing.

٧٦. Powell, Walter W, and Spellman, Kaisa (٢٠٠٤): The Knowledge Economy, **Annual Review of Sociology** Vol., ٣٠, Asia Pacific Economic Cooperation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٧. **The World Bank Forum** (٢٠١٣), Insight Report the Global competitiveness Report ٢٠١٣, Geneva: The World Economic forum.

٧٨. **The World Bank Forum** (٢٠١٤), Insight Report & The Global competitiveness Report ٢٠١٤, Geneva: The World Ecomic Forum.

٧٩. Tocan, M.C. (٢٠١٢): Knowledge Based Economy Assessment, Journal of Knowledge Management, **Economics and Information Technology**, Issue ٥, October.

٨٠. **World Bank** (٢٠١٢): KEI and KI Indexes (KAM ٢٠١٢) form http://info.worldbank.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com